

من تراثنا في علم النحو

الموضح المبين لأقسام السّوّن

تأليف

محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر

المتوفى سنة ٩٢٨ هـ

تحقيق ودراسة

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

جامعة المنيا - كلية الدراسات العربية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



من تراثنا فى علم النحو

الموضح المبين رأى نظام السّوين

تأليف

محمد بن محمد بن أبى اللطف العشائر

المتوفى سنة ٩٢٨ هـ

تحقيق ودراسة

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

جامعة المنيا - كلية الدراسات العربية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

القسم الأول

قسم الدراسة

مقدمة

عرفت هذا الكتاب وصاحبه حينما كنت أعد رسالتي لنيل درجة الدكتوراه ، فكنت أجمع ما استطيت جمعه من مصنفات حروف المعاني منذ نشأة النحو الى القرن الثالث الهجرى ووجدت مصنفات كثيرة تمت بإلقاء الضوء عليها فى انصاف . وكان من بين تلك المصنفات كتاب « الموضح المبين لالتسام التمرين » تحدثت عنه فى إيجاز ، ولم ينجاور حديثى عنه وربقات قليلة . ولم أعرف وقتها الا نسخة واحدة استطعت أن ألنقل منها الموضوعات البارزة وأتحدث عنها .

وشاءت الأتدار بعد نيلى درجة الدكتوراه بسنوات أن تقع فى يدي نسخة ثانية ، ثم ثالثة فوجدتني أمام عمل متكامل يستحق دراسة مستفيضه ، فعزمت على تحقيق هذا الكتاب . والذي دفعني الى تحقيقه أمور منها :

١ - أن هذا الكتاب لم يعرفه الدارسون لظاهرة التتوين فى اللغة العربية كما سنعرف ان شاء الله .

٢ - حديثى عن هذا الكتاب عند عرض مصنفات حروف المعاني فى رسالتي كان مقتضبا وصفت فيه الكتاب وصفا سريعا لا يكاد يتجاوز العناوين البارزة . وشتان بين وصف سريع وتحقيق متكامل للنص ، فدراستي لكم كجبر من كتب حروف المعاني المخطوطة لا يمنعني كما لا يمنع أحدا أن يقوم بتحقيقها وإخراجها للدارسين فى صورة تامة للكتاب بكل محتوياته .

٣ - هذا الكتاب - فيما أعلم - أول مصنف يفرد فيه صاحبه الحديث عن التتوين . ورأيت أن بعض من كان لهم بحوث فى هذا المجال

- ٦ -

يقول : ان القدامى أوردوا مؤلفات لحروف شتى الا حرف التنوين .
وظهور هذا الكتاب يبرز لدارسى اللغة العربية أن التنوين ليس بأقل
حظا من غيره من الحروف ، ولكنه حظى باهتمام أكبر ونصيب
أوفى .

٤ - هذا وقد اتخذت من تحقبى لهذا الكتاب فرصة أعرض فيها دراسات
لبعض الباحثين المعاصرين لهذه الظاهرة موازنا بينهم ، ثم قمت ببحوث
فى مسائل تتعلق بالتنوين ينبغى توضيحها أمام الدارسين .

أرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد أسهمت مع من أسهموا فى
دراسة ظاهرة من أبرز الظواهر فى لغتنا الغالية .

دكتور

محمد عامر أحمد حسن

المؤلف

قال صاحب الضوء اللامع ، لأهل القرن التاسع السخوى رحمه الله :
محمد بن النسيخ أبى اللطف محمد بن منصور الحصكفى الأصل المقدسى
نشافعى سبط النقى أبى بكر التلقشندى ، والماضى أبوه . قدم القاهرة فأخذ
عنى نسيئا . وكذا استغل على ثم عاد وهو فهم نبيه (١) ولد سنة ٨٥٩
وتوفى سنة ٩٢٨ .

اسمه :

من النص السابق نفهم أن اسمه « محمد » واسم والده « محمد »
و « أبو اللطف » كنية أبيه .

ولكن كتب على صفحة عنوان النسخة الأصلية التى كتبت فى
عصره - أى المؤلف - ما نصه « جمع مولانا العالم العلامة ، الرحلة
الفهامة شيخ الاسلام ، ومفتى الأنعام ، الامام الشمسى محمد بن محمد
ابن أبى اللطف العشائر » وكتب على صفحة العنوان نسخة (ج) :
« تأليف الشيخ الامام محمد بن محمد بن أبى اللطف المقدسى الشافعى »
فالنسخة الأولى الأصلية أسقطت النسب الى بلده الذى عاش فيه وهو
« المقدس » وأسقطت النسب إلى مذهبه ، وهو أنه كان شافعى المذهب ،
وتلك أهور لا تجعلنا نشك فى اسمه .

مولده ووفاته :

ولد المؤلف - كما ذكر صاحب الضوء - فى سنة ٨٥٩ وتوفى سنة
٩٢٨ . وتاريخ وفاته مخالف للبيانات التى ذكرتها مكتبة الرياض فى
النسخة (ج) فقد ذكرت أنه توفى سنة ٩٠٣ . وذكر صاحب الاعلام

(١) انظر الجزء التاسع ص ١٦٤ .

الزركلى ذكر أن أباه مات وهو **جليل** (١١) ، وقال : من أهل القدس مولدا ووفاء ، وأصله من حصن كيفا .

حياته العلمية :-

تعلم بالقاهرة والقدس ، وهذا ما فهمناه من حديث أسستاده **السرخوى** « صاحب الضموء اللامع » فى ترجمته السابقة ، وهى : « قدم القاهرة فأخذ عنى شيئا ، وكذا اشتغل على ، ثم عاد وهى فهم نبيه » .

شخصه وأسرته :

يبدو أن المؤلف رحمه الله ينحدر من أسرة طيبة من العلماء . فقد ذكر أن جده كان شيخا للإسلام (١٢) ، وأن والده خال شيخ الإسلام (١٤) ، والمؤلف نفسه كان شيخا للإسلام كما هو موضح على النسخة الأصلية التى قوبلت عليه ، وخطه عليها . وقد سبق - وسأتى أيضا - ذكر ذلك . وقد كان مفتيا ويعمل بالتدريس كما ذكر صاحب الاعلام نقلا عن سذرات الذهب ١٦١/٨ ، والكواكب السائرة ١٧/١ قال : « أذن له فى الافتاء والتدريس » ، له « الموضح المبين لأقسام التنوين - ح فى النحو » (٥) وهو هذا الكتاب الذى نرفقنا الله بالعميل على تحقيقه ونشره .

(٢) الاعلام ٣٨٤/٧ .

(٣) أنظر ص ٥٦ ، ٨٧ .

(٤) أنظر ص ٥٦ .

(٥) الاعلام ٣٨٤/٧ .

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

النسخة الأولى :

رمزت لها بالحرف (٩) وهى نسخة كتبت فى عصر المؤلف وقوبلت عليه . وفى آخرها خطه . على صفحة العنوان ما بلى .

« رسالة الموضح المبين لأقسام التنوين » جمع مولانا الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، الرحلة الفهامة ، شيخ الاسلام ، مفتى الأنام الامام الشمسى محمد بن محمد بن أبى اللطف العشائر عظم الله شأنه ، ورفع قدره . وأعلى (١) شأن محمد وآله .

تم قال على صفحة العنوان أيضا : « بآخرها خط المؤلف » وفى نهايه النسخة فى ذيل الصفحة الأخيرة ما نصه « قوبلت هذه النسخة على مؤلفها كاتب الحرف الفقير محمد بن أبى اللطف ، لطف الله به » وكتب أيضا عليها « قوبلت حسب القوة والإمكان . . الفقير محمد بن محمد ابن عمران » . .

وكتب أيضا « حضرت المقابلة . . الفقير أحمد بن نصر » فقولوه فى صفحة العنوان . « بآخرها خط المؤلف » بقصد العبارة « قوبلت هذه النسخة على مؤلفها كاتب الحرف محمد بن أبى اللطف لطف الله به » فهذه العبارة بخط المؤلف ، وهى فى الواقع مخالفة للخط الذى كتبت به هذه النسخة .

ويبدو أن الكاتب هو محمد بن محمد بن عمران ، لأن عبارة « قوبلت حسب القوة والإمكان » هى بالخط نفسه الذى كتبت به هذه النسخة .

(١) كتبت هكذا (أعلا) والكاتب يكتب حسب النطق فيكتب (كذلك) هكذا (كذلك) مخالفا القواعد الإملائية المتبعة .

ولما كانت هذه النسخة مكتوبة فى حياة المؤلف ، وقوبلت عليه بل وعايها خطه جعلتها الأصل فى هذا التحقيق .

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخ جيد واضح وعدد صفحاتها ستون فى كل صفحة ثلاثة عشر سطرا ، وفى كل سطر - فى المتوسط - ست كلمات . وليس على هذه النسخة تاريخ ، ولكن تاريخها نستطيع أن نعرفه بالتقريب ، فقد كتبت فى نهاية القرن التاسع الهجرى فى عصر المؤلف ، أو فى سنوات الربع الأول من القرن العاشر ، فهذه النسخة أسبق من أختبها الآخرين ، فأحدهما كتبت فى القرن الحادى عشر ، والأخرى فيها ما يدل على أنها كتبت فى وقت متأخر . وسيأتى الحديث عن ذلك . وهذه النسخة من مقنيات مكتبة تيمور تحت رقم ٢٨٤ فهرس النحو .

النسخة الثانية :

يبدو أن كاتب هذه النسخة كان بجهل عنوان الكتاب ، بل ويبدو أيضا أنه كان يجهل المؤلف فالمكتوب على صفحة العنوان « الواضح (٢) المبدن لأقسام التنوين ، للشيوخ الامام العلامة » ولم يكتب اسم المؤلف وعليها اسم غير واضح ، والواضح منه (عبده محمد الغمرى الفرضى خادم القلم بالأزهر) وقد نفهم من ذلك أنه الكاتب . وعليها اسم مالك النسخة هكذا « فى ملك حسن الحرفى » عفا الله عنه .

وهى مكتوبة بخط جيد مضبوط بالشكل ، ولكن أخطاءها كثيرة ، وهذه النسخة ودعة بمكتبة الأزهر رقم ٥٣٣١ مجاميع ، وهى تقع فى ثلاث وعشرين صفحة ، فى كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، وفى كل سطر إحدى عشرة كلمة فى المتوسط .

(٢) كلمة « الواضح » بدلا من كلمة « الموضح » وهى مكتوبة هكذا - أيضا - عند ذكر اسم الكتاب أنظر ص ٢٧

وهذه النسخة لا تعرف تاريخ كتابتها . وظنى أنها بعد النسخة الأولى ، فجهل الكاتب بصحة العنوان وبالمؤلف بقوى هذا الظن . . وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب) .

النسخة الثالثة :

هذه النسخة بمكتبة جامعة الرياض تحت رقم ٣٥٣٥ وبيانات المكتبة عليها ما بلى :

عنوان المخطوط : الموضح المبين لأقسام التنوين .

المؤلف : محمد بن محمد المقدسى ت ٩٠٣ هـ .

تاريخ النسخ : القرن الحادى عشر .

عدد الأوراق : ١١ ق . المقاس ١٥٣ × ٢٠ سم .

ملاحظات : نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، أوراقها منفردة ، بها آثار رطوبة وتلويث ، بعض الكلمات بالحرمة .

وعنوان النسخة بخط كاتبها هكذا « الموضح المبين ، لأقسام التنوين . تأليف الشيخ الامام الشمسى محمد بن محمد بن أبى اللطف المقدسى الشافعى . نفعنا الله به ، آمين » .

وعليها بعض الأشعار للصغدي ، وهى تنقص ورقة واحدة من آخرها ، وقد ذكرت ذلك أثناء التحقيق . وقد بحثت عن تاريخ كتابتها كما هو وارد فى بيانات مكتبة جامعة الرياض فلم أجده (٣) ، ولست أدري من أين عرف هذا التاريخ . وهذه النسخة واضحة الخط ، عرفت من خلالها أن اسم كاتبها يوسف ، فقد نظم أنواع التنوين على هامشها وكتب اسمه تحت النظم ، انظر ص ٤٦ ، ٤٧ وقد أعانت كثيرا على التحقيق ، ورمزت لها بالحرف (ح) .

(٣) هذا وقد رأيت من بيانات مكتبة الرياض أنه توفى سنة ٩٠٣ هـ ، وذكر المترجمون أنه توفى سنة ١٩٢٨ . وقد سبق الحديث فى ذلك .

منهج الكتاب

بدأ المصنف بمقدمة ذكر فيها أنه جمع أقوال العلماء فى التنوين ، فهذه الأقوال متفرقة فى الكتب فأراد أن يفيد دارسى النحو يضمها فى مصنفه هذا .

ثم بدأ ببيان العلاقة بين النون والتنوين مستخدماً فى ذلك معرفته بعلم المنطق فذكر أن العلاقة بين النون والتنوين العموم والخصوص المطلق ، لصدق التنوين على كل ما صدق عليه النون ، وعدم صدق النون على ما صدق عليه التنوين ، فكل تنوين نون من غير عكس .

ثم ذكر المصنف خلافاً للعلماء فى حد التنوين مناقشاً إياها مناقشة جيدة ، مصوباً لقول ومخطئاً لآخر بالدليل .

ثم قسم التنوين الى قسمين : قسم خاص بالأسماء وآخر مشترك بين الاسم والفعل والحرف . وحاول أن يجمع ما يمكن جمعه من أقوال النحاة فى كل نوع من أنواع التنوين . وبذل فى ذلك جهداً مشكوراً تتضح حقيقته فى عدد المراجع وعدد العلماء الذين ورد ذكرهم فى هذا الكتاب .

ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن منهج الرجل منهج سليم . يدل على عقل ناضج ، فهو لا يقل جودة عن مناهجنا المتبعة اليوم فى بحوثنا .

مصادر الكتاب :

أولاً : أهم مصادره من كتب النحو :

المصادر التى استقى منها المؤلف فى عمل كتابه هذا « الموضح المبين » كثيرة وهى :

١ - التصريح على التوضيح للعلامة خالد الأزهرى ، فهذا الكتاب بعد

العمدة ، أو المصدر الأول الذى اعتمد عليه المصنف ، بل إنه كان ينقل منه نصوصا برمتها إلى حد أننى اعتمدت عليه كثيرا فى بيان الكلمات الغامضة أثناء التحقيق . وكان المصنف رحمه الله أمينا معنرفاً بما نقله من هذا الكتاب وغيره أنظر - مثلا - ص ٨٦ .

٢ - يلى كتاب « شرح التصريح على التوضيح » كتاب « المغنى » لابن هشام ، فقد نقل منه نصوصا أيضا . فيقول : قاله ابن هشام فى المغنى . أنظر ص ٥٤ .

٣ - شرح تسواهد الألفية للعبى . لقد اعتمد المصنف على هذا الكتاب (١) عندما كان يتعرض لشرح الشاهد وينقل عنه نقلا معترفا - أيضا - بهذا النقل ، أنظر ص ٨١ .

٤ - شرح الأزهرية للعلامة خالد الأزهرى ، وذلك عندما ذكر تعريفه للتونين ورده عليه ، أنظر ص ٣٩ ، ٤٢

٥ - شرح الألفية للمرادى فى تعريف التونين أيضا وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان بالقاهرة أنظر ص ٣٩ .

٦ - شرح الألفية لابن ناظمها أنظر ص ٨٧ ، وهو منشور ، نشرته المكتبات الأزهرية بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد .

٧ - شرح الشيخ خالد على من الجرومية أنظر ص ٤٢ .

٨ - شرح ابن يعيش لفصل الزمخشري أنظر - مثلا - ص ٥٤ وهو كتاب مشهور من شروح المفصل .

(١) اسمه المقاصد النحوية طبع على هامش خزانة الأدب طبعة الأميرية وله مختصر مطبوع على هامش حاشية الصببان على شرح الأثيمونى .

٩ - شرح الجزولية لابن الخباز . غير معروف ولعله من الكتب المفقودة .
أنظر ص ٤٥ .

١٠ - التحفة لابن مالك أنظر ص . وقد يكون المصنف لم يستقِ معلوماته
مباشرة من شرح الجزولية لابن الخباز والتحفة لابن مالك وإنما
ذكرهما نقلا عن ابن هشام في المغنى . أنظر المغنى ص ٢٤ ، ٢٥ .

١١ - شرح المفصل لعبد الواحد بن خلف . ذكره بروكلمان في تاريخ
الأدب العربي ، ٢٢٦/٥ وذكر أن له نسخة بمكتبة الاسكوريال
أنظر ص ٥٣ .

١٢ - شرح الكافية للرضى مطبوع ومشهور . أنظر ص ٥٤ .

١٣ - شرح الكافية لابن مالك ، أنظر ص ٧٦ .

١٤ - اللمع الكاملية لابن الموحل أحد شيوخ ابن هشام ، ولعله من
الكتب المفقودة . أنظر ص ٧٦ ويبدو أن المؤلف ذكر شرح
الكافية لابن مالك واللمع الكاملية لعبد اللطيف بن المرحل في سياق
نقله عن التصريح ، ولم يرجع إليهما مباشرة ، أنظر شرح التصريح
على التوضيح ص ٣٥ .

١٥ - حاشية ابن أبي القاسم السعدي على التوضيح ، ولعلها مفقودة
أنظر ص ٧٧ .

١٦ - حاشية العلامة الثمسي على التوضيح ، ولم أعرف شيئا عنها .
أنظر ص ٣٩ ، ٨١ .

١٧ - شرح اللباب وكذلك شرح لب اللباب ، وكلاهما لجمال الدين
عبد الله بن محمد الحسيني وسمى شرح اللباب « العباب »

أتمه سنة ٧٣٥ . أنظر مجموعة النسايفية فى فتى الصرف والخط
الصفحة الأولى من الجزء الثانى طبعة عالم الكتب . بيروت .
والمراد باللباب هو مصنف محمد بن محمد بن أحمد الاسفرائينى وهو
غير لباب العبرى ، ولباب الاسفرائينى .

ثانيا : مصادرہ من كتب اللغة :

١ - القاموس للفيروزبى أنظر ص ٤٤ ، ٥٧ .

٢ - الصحاح الجوهري أنظر ص ٤٤

ثالثا : أهم مصادرہ من كتب الأدب :

١ - شرح القصائد السبع الجاهليات لأبى بكر بن الانبارى أنظر
ص ٦٨ وما بعدها .

٢ - شرح المعلقات العنبر للخطيب التبريزى أنظر ص ٦٨ وما بعدها .

دراسات فى حرف النون والتنوين

لم أجد حرفاً اهتم به العلماء - قدامى ومحدثون - مثل اهتمام بحرف النون . اهتم به النحاة والصرفيون والقراء وعلماء الأصوات وذلك لما فيه من خواص صوتية تميزه عن غيره من الحروف الأخر فهو من حروف الذلاقة التى هى أسهل الحروف جميعاً ، لأنه من اللسان ، أى طرفه ، كما أنه يتمتع مع الميم باستخدام الحجرة الأنفية التى تتردد فيها ذبذبات الصوت الخارج عند النطق بهذا الحرف فى رنيناً موسيقياً ، فالحجرة الأنفية تشبه الى حد بعيد حجرة آلة الموسيقى أو آلة العود . فحرف النون سيد الحروف جميعاً من الناحية ، فلا عجب اذا شعرنا بموسيقى عذبة عند انشاد القصائد الأكثر من غيرها . ولعل القصائد النونية فى الشعر العربى لها ذلك الأكبر من الشعر لهذا السبب . وكذلك نرى معظم فواصل الآيات القرآن الكريم تقوم على حرف النون . ولهذا السبب نرى القراء حديثهم فى وصف حرف النون من حيث المخرج الصوتى لها ، وبيان أن حيت الإظهار ، أو الإخفاء ، أو الإدغام بغنة ، أو بغير غنة إلى ذلك من الأحكام التى نراها فى كتب القراءات .

ولكن الذى يعنيننا هنا أن نذكر من هذه الكتب بعض ما ظهر فى السنوات الأخيرة .

فمن هذه الكتب كتاب للدكتور صبحى عبد الحميد محمد عبد عنوانه : **النون وأحوالها فى لغة العرب** .

أراد المؤلف أن يجمع بين دفتى هذا الكتاب أحوال استخدام فى اللغة العربية فتحدث عن نون التنوين فى الفصل الأول من الباب وذلك ما يهمنى ذكره فى هذا المجال .

وإذا كان صاحب (الموضح المبين) لم يذكر تنوين التناسب فإن صاحب (النون وأحوالها فى لغة العرب) لم يذكر أن ما أشسبه القوافى يكون مثلها فى لحوق التنوين كالفواصل فى القرآن نحو قراءة أبى الديار الأعرابى : والفجر . والوتر . إذا يسر . أنظر ص ٧٨ .

وعند الحديث عن تنوين الضرورة ذكر صاحب (النون وأحوالها) ما ذكره صاحب (الموضح المبين) (٩) ، ولكنه زاد مسألتين .

أولاهما :

الخلاف فى جواز صرف « أفعل التفضيل » فقد منع الكوفيون صرفه للآزمته « من » الدالة على المفاضلة . أما البصريون فقد أجازوا صرفه كما لم يمنع تنوين « خيرا منه » و « شرا منه » ، وهما بوزن أفعل فى التقدير (١٠) .

الثانية :

أن الأخفش حكى أن لهجة عربية لبعض القبائل تصرف ما لا بتصرف مطلقا فى الاختيار . قال الأخفش : وكأن هذه لغة السعراء ، لأنهم قد اضطروا إليها فى التسعر فجرت السنتهم على ذلك فى الكلام (١١) .

وهاتان المسألتان لم يذكرهما صاحب « الموضح المبين » . أقول . وقد فات صاحب « الموضح المبين » قديما ، كما فات صاحب « النون وأحوالها » حديثا « ذكر الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى منع الصرف للضرورة ، فقد أجازوه الكوفية محتجين بقول الشاعر :

(٩) أنظر سرح المقاصد النحوية للمرادى ص ٢٧ وما بعدها .

(١٠) النون وأحوالها ص ٦٥ .

(١١) النون وأحوالها ص ٦٥ ، ٦٦ عن همع الهوامع ٢٧/١

والإتحاف ٤٢٩ .

نَبِئْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي

وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ

فقد منع « قابوس » من الصرف ، وهو من الأسماء المصروفة ، ولكن البصريين لم يجيزوا منع المصروف للضرورة (١٢) .
مواضع حذف التنوين :

هذا ولم يذكر صاحب « الموضح المبين » المواضع التي يحذف فيها التنوين ، فقد اقتصر على ذكر أقسامه دون أحكامه ، شأنه في ذلك شأن النحاة كابن هشام في « المغنى » وخالد الأزهرى في « التصريح » وغيرهما من النحاة القدامى ، ولكن الباحثين اليوم حينما يتناولون ظاهرة التنوين بالدراسة لا يقتصرون على ذكر أقسامه ، ولكنهم يتناولونه من كل الجوانب . من حيث صلته بالأبواب النحوية الأخرى ، وعلاقته بالجانب الصوتي والصرفي ، وأحكامه من حيث الحذف ، ويذكرون أحكامه في القراءة من حيث الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب . . الخ .

ولم يذكر صاحب « الموضح المبين » كل هذا مع أنه كان يستطرد كثيرا إذا رأى في استطراده ما يخدم الهدف . من ذلك استطراده في حديث عن القافية ، دعاه إليه تنوين الترثم والغالى ، لأنهما يتعلقان بالقوافى .

أقول : إذا كان صاحب « الموضح المبين » هكذا شأنه ففقد كنا ننتظر منه أن يتحدث عن علاقة التنوين بالأبواب النحوية ، وعن أحكامه . ولكنه لم يفعل . ولذلك فاننى أميل الى أن أذكر هنا في قسم الدراسة مختصراً في مواضع حذف التنوين .

أولاً : عند الوقف :

إذا كان الاسم المنون مختوماً بنَاء التانيث مثل شجرة وعلامة وفاتمة يحذف التنوين عند الوقف ، وتبدل التاء هاء . أما إذا كان غير مختوم بالتاء فإن التنوين يحذف فى حالة الرفع والجر ويبدل ألفا فى حالة النصب مثل : جاء رجل . وعطفت على رجل . وأكرمت رجلاً . وهذه هى اللغة السائدة بين العرب والتي يجب أن نستعملها فى لغتنا اليوم . ولكن لهجة ربعة تقف على المنصوب بحذف التنوين أيضاً ، فيقولون : رأيت رجل .

وهناك لهجة أخرى وهى لأزد السراة تقف بإبدال التنوين واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة فيقولون فى الوقف : هذا رجلو وعطفت على رجلى .

وعند الوقف تحذف ياء المقصور المنون فى حالتى الرفع والجر فتقول : هذا عاد ، وذلك معتد ، وتقول : اقتديت بهاد ، واستمعت لهتد .

ويستوى المنون تنوين تمكين كما منلت ، والمنون تنوين عوض مثل . مرت علينا ليل . وسهرنا فى ليل ، إلا أن الياء فى المصروف 'حذفت' للتخلص من التقاء الساكنين وعند الوقف بحذف التنوين ، فهل ترد بعد 'موجب الحذف وهو التنوين ؟

لا ترد ، لأن الياء ثقيلة ، والوقف موضع استراحة . وهذا على اللغة الأجود . ويجوز أن ترد على لغة . وقرئ على اللغتين قوله تعالى : « ولكل قوم هاد » (١٣) و « هادى » .

وأما فى حالة النصب فتبقى الياء وينقلب التنوين ألفا فى المصروف
فتقول : كنت قاضيا ، أما فى غير المصروف فتد الياء فحسب ، إذ ليس
فيه تنوين ، فلا توجد الألف المنقلبة عنه ، فتقول قَضَيْتَنَا لِيَالِي .

ثانيا : عند الإضافة :

التنوين متمم للاسم والمضاف اليه متمم للاسم قبله ، ولما كانت
وظيفتهما واحدة حكم بعدم اجتماعها ولذلك يحذف التنوين عند الإضافة -
لفظية كانت أو معنوية - فتقول فى اللفظية - هذا مكرم أبيه ، وفى
المعنوية : هذا شاعر النيل .

ثالثا : عند دخول « ال » : (١٤)

فنتقول : أكرمت الضيف . وعند الوقف على المنقوص المقترن « بال »
فالأجود عدم حذف الباء فتقول : جاء الساعى ورأيت الساعى وأننيت
على الساعى . وتقول أعجبتنى هذه المعانى . وفهمت المعانى
وأعجبت بهذه المعانى . ويجوز حذف الياء فى كل ذلك الا فى حالة
النصب .

رابعا : عند شبه الإضافة :

ذكر ذلك صاحب « النون وأحوالها » ومثل لذلك بقولهم : لا مال لسيّد
إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا متخذا مرجعه فى ذلك
« حاشية الصبان ٣٧/١ »

(١٤) تعبير صاحب « النون وأحوالها ص ٧٨ » غير دقيق فقد قال :
يحذف التنوين فى مصاحبة الكلمة أداة التعريف سواء أكانت معسرفة
مثل « الكتاب » أم زائدة مثل « وطبت النفس يا قيس عن عمرو » ، وكيف
تكون أداة تعريف وهى زائدة ؟

خامسا : فى حالة العلم المذون الموصوف بابن :

مثل جاء محمد بن على . ويشترط أن يكون متصلا بابن ، وأن يكون « ابن » مضافا الى علم ، فإن فصل عنه مثل جاء محمد الكريم ابن على ، أو أضيف لغير علم مثل جاء محمد ابن أخينا ، دخله التنوين .

سادسا : عند التقاء الساكنين :

وعلى ذلك قراءة من قرأ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ » . بضم دال احد دون تنوين ، وقول الشاعر :

وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لِهَذَا خَالِصًا

لَكُنْتُ عَيْدًا آكِلَ الْأَبَارِصَا

أقول : بعد النشأة حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة شعرية وبذكرون الشاهد النحوى :

قَالَفِيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْبٍ

وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيْلًا

وهذا مذهب سيبويه (١٥) ، وبعضهم يرى أنه بحذف لالتقاء الساكنين مطلقا فى لفظة (١٦) .

سابعاً : عند الاتصال بالضمير فى مثل ضاربك ومكرمك عند من قال : إنه غير مضاف .

(١٥) الكتاب ٨٥/١ بولاق وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور

ص ١٠٥ .

(١٦) حاشية الشنقرى على الكتاب طبعة بولاق ٨٥/١ .

ثامنا : عند النداء مثل يا ســـــعد' للمفرد العَلَم ، ويا رجل للذكر المقصودة .

أقول : المنادى مبنى على الضم فكيف كان فيه التنوين تم حذف .
ومعلوم أن المبنى لا تنوين فيه . وسيأتى لذلك ذكر فى قسم التحقيق ص ٦٧ .

ثامنا : عند منع الاسم من الصرف مثل جاءت ســـــعاد ، وحضر عثمان .

ذكر هذه المواضع التسع صاحب « النسب وأحوالها » ولكننى أوردتها باختصار معلقا عليها ، ومضيفا عليها ما استحق الإضافة .

رسالتان فى ظاهرة التنوين

ومن الجهود الحديثة فى هذا المجال رسالتان جامعتان تحت عنوان واحد هو « ظاهرة التنوين فى اللغة العربية » .

الرسالة الأولى :

أما الرسالة الأولى فهى من عمل الدكتور عوض المرسى جهـاوى نال بها درجة الماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة . وموجز بحثه هذا أنه قائم على ثلاث أبواب :

فى الباب الأول درس فيه ظاهرة التنوين دراسة عامة وذلك فى ثلاثة فصول ذكر فى الأول تعريف التنوين وأنواعه .

وفى الثانى تحدث عن علاقة التنوين بعلم الأصوات .

والثالث عالج فيه التنوين ورسم الكلمات .

وجعل الباب الثانى للحدث عن الوظيفة النحوية للتنوين فى فصلين :

الأول : وظيفة التنوين فى المبنيات والمعربات .

والثانى : ما جاء على صورة التنوين وأدى وظائف غير وظائفه .

وأما الباب الثالث فكان فى الحديث عن علاقة التنوين بالأبواب النحوية : وذلك فى فصلين :

الأول : فى الأبواب النحوية التى يدخلها التنوين لتؤثر فى غيرها .

والثانى : عقده للاسم الذى لا ينصرف .

ونذكر جميع أنواع التنوين الأحد عشر . وقد أعجبني فى هذا البحث انه لما تحدث عن تنوين المقابلة استحسن رأى القائل بأن تنوين المقابلة فى نحو « مسلمات » تنوين تمكيد ، وهو رأى « التربعى » وذلك أنه لم يقبل القول بأن التنوين فى جمع المؤنث السالم فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم . فقال : « وارى أن نظرية المقابلة التى ذكرها النحاذ افتراض لا مبرر له ، فلماذا يحتم وجود تنوين فى صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون فى جمع المذكر السالم ؟ ثم لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا ، فلا نقول بأن التنوين فى جمع المؤنث لمقابلة النون فى المفرد ؟ فإذا كانت الإجابة على السؤال الأخير بأن مفرد جمع المؤنث لا يوجد فيه تنوين فى أغلب الأحوال حتى يمكن مقابلاته بالتنوين الموجود فى جمعه فكيف نفسر الاسم المنوع من التنوين نحو أحمد ، فإنها لا تنوين فيها ، ولكنها مع ذلك تجمع على « أحمدون » . فلماذا تقابل هذه النون - إذن - إذا كان المفرد لا يقبل التنوين » (١)

وانتهى بأن تنوين المقابلة لا سبب له إلا النطق العربى . وتلك لفظة أعجبني من الباحث إلا أنه أخطأ فى استدلاله الذى بدا منطقياً ، ولكنه فاسد ، فقد وهم أن جمع « أحمد » العلم المعرفة هو « أحمدون » .

ولكن الواقع أن الجمع « أحمدون » مفرد « أحمد » النكرة ، وغاب عن ذهنه أن العلم إذا نُنِيَ أو جُمِع صار نكرة ، فالمفرد هنا قابل للتنوين فصارت النون فى الجمع مقابلة للتنوين فى الاسم المفرد فأصبح استدلاله باطلاً .

(١) ظاهرة التنوين للجهاوى ص ٩٦ .

هذا ولم يقتصر النحاة على ذكر المقابلة بين التنوين والذنون فى الجمعين ، وإنما قالوا - أيضا - : إن الكسرة فى حالتى نصب وجر جمع المؤنث السالم تقابل الباء فى حالتى نصب وجر جمع المذكر السالم .

وأقول : أعجبنى رأيه ، لأننى أرى أن هذه المقابلة التى يتحدث عنها النحاة ضرب من الافتراض يجهد الدارسين للنحو . نعم : إن هذا الكلام المنطوق ، وذكر العلل فيه ما 'ينبّه' العقل الى أن للغتنا فلسفة تقوم عليها . وأنها لا تقوم على العشوائية ، بل لها أسس ومعايير منطقية تضبطها . ولكن النفع المرجو من جعل اللغة تحت سيطرة المنطق قليل ، والضرر الذى يعود على دراستها بسبب ذلك كثير .

الرسالة الثانية :

أما الرسالة الأخرى التى تقع تحت العنوان نفسه « ظاهرة التنوين فى اللغة العربية » فهى من عمل أحمد عبد العزيز عمرو نال بها درجة الماجستير أيضا بكلية الآداب جامعة الاسكندرية سنة ١٩٧٨ بعد رسالة الجهاوى (٢) ، ولم بشر إلى أنه 'سبق' إلى موضوع رسالته ، فقال فى المقدمة : « وبعد ، فإنه لفتنا أننا لم نجد لأحد من الأولين - على ما كان من أولعهم بالتأليف فى أى شيء - مؤلفا فى التنوين ، ووجدناهم تحقّقوا بحروفٍ غيره فافردوا فيها أعمالا علمية والتنوين فى كل حال ، وبأى حجة أهم منها ، وأوتق بأبواب النحو والصرف عروة فتخذتها 'نهزة' لكتابة بحثٍ فيه » .

ومن هنا نعرف أنه لم يعرف شيئا عن رسالة الجهاوى كما أن الباحثين الجهاوى وأحمد عبد العزيز لم يعرفا شيئا عن هذا المؤلف « الموضح المبين فى أقسام التنوين » .

(٢) طبعت رسالة الجهاوى بعد ذلك سنة ١٩٨٢ م .

ومنهج رسالته يقع فى بابين : الأول منهما فى خمسة فصول :

الفصل الأول :

فى أقسام التنوين : وجعلها أحد عشر كما فعل صاحب « النون » .

الثانى :

جعله لدواعى حذف التنوين :

ولكن تلك الدواعى تختلف زيادة ونقصا عن الدواعى التى سبق أن عرضتها بالاختصار والتعليق عن كتاب « النون وأحوالها » فقد ذكر تسعة . وذكرها صاحب هذه الرسالة أحمد عبد العزيز اثنى عشر هى :

- (١) اقتران الاسم بـ « ال » .
- (٢) الإضافة .
- (٣) اتصال الضمير بعامله .
- (٤) الوقف .
- (٥) دخول « لا » .
- (٦) النداء .
- (٧) العلم الموصوف بابن .
- (٨) للضرورة .
- (٩) تنبيه تنوين المنون بغير المنون .
- (١٠) الفصل .
- (١١) الإدغام .
- (١٢) التخفيف .

وتبدو من الموازنة أن أحمد عبد العزيز زاد « حذف التنوين » كتابة للإدغام مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات . وَمَنْعَ نَوَهَاتٍ فذكر أن التنوين حذف من « منعاً ونهات » فحذف الألف من « منعاً » وتكتب هكذا « ومنع نَوَهَاتٍ » . « وحذف التنوين لدخول لا » مثل لا رجلَ في الدار . وحذف التنوين من المنون لشيء به بغير المنون . مثل قول الشاعر .

بِحَدِّهِ وَثَمَانِيْ مُوَلَّاهَا بِلَقَائِهَا

حتى همهن بزيفة الارتاج

فحذف التنوين من « ثمانى » المنون لشيء به بغير المنون وهو الجمع الذى على صيغة « مفاعل » . ولكن الأكثر فى استخدام « ثمان » أن تكون منونة . ويقال فيها ما يقال فى « قاض » : رأيت قاضيا وثمانيا من السعادة . و « حذف التنوين للفصل » مثل : لا أبأ لك .

و « حذف التنوين للتخفيف » مثل سلام عليكم . بدون تنوين «سلام»

فهذه خمسة دواعى لحذف التنوين لم يذكرها صاحب « النون وأحوالها » هذا ولم يذكر أحمد عبد العزيز فى رسالته هذه حذف التنوين لشيء الاسم بالمضاف .

ولم يذكر حذف التنوين للالتقاء الساكنين .

ومما سبق نفهم أن أسباب حذف التنوين أربعة عشر نوعا اتفق الباحثان فى سبع واختلفا - زيادة ونقصا - فى سبع ، فذكر الدكتور صبحى عبد الحميد صاحب « النون وأحوالها » اثنين لم يذكرهما أحمد عبد العزيز ، وذكر هذا الأخير خمسا لم يذكرهما الدكتور صبحى عبد الحميد .

وفى الفصل الثالث : تحدث عن المنسوع من الصرف فذكر علل المنسوع .

وفى الرابع : تناول فيه صوت النون وأحكامه .

وفى الخامس : تحدث عن رسم التنوين وفرق بين نون التنوين ونون النوكيد الخفيفة فى الكتابة . وقد تحدثنا عن ذلك بالتفصيل فى قسم التحقيق ، وأفردنا لذلك بحثا فى هامش ص

وأما الباب الثانى فتحدث فيه عن التنوين فى ضوء علم اللغة الحديث . وجعله فى فصلين : تناول فى الأول منها الحسديت عن المستوى الصوتى للتنوين والثانى عن المستوى الصرفى والنحوى له .

موازنة بين الرسائلتين :

ما أكثر الرسائل الجامعية التى تقع تحت موضوع واحد . وقد كان يدور بخلقى أن أقوم ببحث أوازن فيه بين تلك الرسائل ، إنصافا للعلماء المجتهدين ، وكشفافا للمتطفلين ، الذين يعيشون عيالا على الآخرين . فوجدتني أزج بنفسى فى محيط متلاطم الأمواج ، ولا أدري ، هل سطا اللاحق على السابق فى العمل الواحد فأنصف السابق ؟ أو أن ذلك من توارد الخواطر ؟ ومن هنا كان الحكم فى هذا المجال صعبا ، فقد أقع فى ظلم الأبرياء ، فانصرفت عن هذا العمل تاركا الأمر لرب الناس متمثلا بقول الشاعر :

ولا تقفَ ذلاتِ العبادِ تعدها

فلمستَ على هذا الورى بهميظرا

إن بحوث المحدثين مستفاعة من أعمال السابقين ، وما دامت الموارد أمام الجميع واحدة فلن تستطيع - على وجه الدقة - أن تتهم أحدا سطا على عمل أخيه ، اللهم الا فى حدود ضيقة .

وليس لى بعد ذلك إلا أن أقول : إن الرسالتين يختلفان فى المنهج كما رأينا ، ولكن بينهما لقاء فى موضوعات شتى ، وفى كثير من المراجع ، وذلك أمر طبعى ، فالأفكار تلتقى كثيرا إذا كانت تدور حول موضوع واحد .

قيمة الكتاب (الموضح المبين) :

بعد أن طفنا قليلا على أعمال بعض المحسنين ظهرت لنا جوانب القصور فى هذا الكتاب نذكر منها :

أولا : ترك المصنف شيئا ما كان ينبغى أن يتركه ، لأنه فى لب موضوعه ، ترك قسما من أقسام التنوين ، وهو تنوين التناسب - وقد تحدثت عنه آنفا - (٣) وما كان ينبغى أن يفوته ذكره ، وقلت : إن الذى أوقعه فى ذلك اتباع بعض مشاهير النحاة كابن هشام فقد ذكروا لأقسام التنوين عشرة (٤) .

ثانيا : لم يتحدث بالتفصيل عن كتابة نون التنوين والفرق بينهما وبين كتابة نون التوكيد الخفيفة ، وخلاف العلماء فى ذلك ، الأمر الذى دعانى إلى عمل بحث فى هامش ص ٤٢ أسد به هذه النقرة .

كما أنه لم يذكر العلة فى إبدال التنوين ألفا بعد الفتحة . والعلة فى ذلك أن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين فى الألف تقاربه الغنة فى التنوين فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة وهذا تعليل ذكره الشيخ خالد فى شرحه (التصريح على التوضيح ٢/٢٣٨) . ولم يذكر ذلك المصنف مع أن شرح الشيخ خالد هذا كان عمدته .

(٣) أنظر ص ١٩ .

(٤) عند حذف تمييز العمد فى الأحاد يجوز أن يعد التذكير والثانيث ، أنظر كتاب تدميث التذكير فى الثانيث والتذكير للجعبرى .

كما أنه لم يذكر العلة فى عدم قلب التنوين واوا بعد الضمة ،
وياء بعد الكسرة ، وقد ذكر صاحب التصريح العلة فى ذلك ٢٣٨/٢ (فقال : « إن الواو والياء حرفان ثقلان فى أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة
مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل بخلاف الألف فلم يكن معها
ثقل فتركوها » .

أقول : وكما ذكر سابقا من أن اللين فى الألف تقاربه الغنة فى
النوين ، فخص الألف دون الواو والياء ، فهذا القول فيه بيان لسبب
اختصاص قلب التنوين ألفا دون الواو والياء ، على أننى لا أرى اختصاصا
للألف فى القرب من الغنة فى التنوين ، دون الواو والياء .

ثالثا : عندما تحدث عن تنوين الضرورة لم يذكر الخلاف بين الكوفيين
والبصريين فى جواز صرف « أفعل التفضيل » للضرورة ، وقد سبق أن
وضحت ذلك ، كما وضحت الخلاف فى جواز منع المصروف للضرورة (٥) .

رابعا : لم يذكر مواضع حذف التنوين التى تحدثت عنها سابقا ،
وذلك لا ببعد عن موضوع كتابه ، كما لم يتحدث عن علاقة التنوين
بالأبواب الأخرى النحوية مثل باب الممنوع من الصرف والوقف وغيرها .

أقول : ومع ذلك فقد بعد هذا الكتاب أول مصنف أفرد الحديث عن
التنوين ، فجمع فيه أقوال النحاة وخلافاتهم المتفرقة فى كتب النحويين ،
فكان المصنف صادقا الى حد كبير فى قوله : « جمعت ما تفرق من أقسام
التنوين التى لم يسمح ببيانها استيفاء أحد من
المصنفين ، ولم توجد مجموعة على الحد المطلوب فى كتب أحد من
المقدمين والمتأخرين » (٦) .

(٥) أنظر ص ١٨ ، ١٩ .

(٦) مقدمة الرسالة .

توثيق الكتاب :

سبق أن تحدثت عن النسخة الأصل ، وقلت : انها كتبت فى حياة المؤلف ، وقوبلت عليه ، وفى نهايتها خطه . فقد كتب ما نصه : « قوبلت هذه على مؤلفها كاتب الأحرف محمد بن أبى اللطف لطف الله به » . وفى ذلك ما يكفى برهانا على أن هذا الكتاب لصاحبه .

جهدى فى تحقيق الكتاب :

أولا : وضعت لهذا الكتاب من العناوانات ما يوضحه ويفصّل معالمه وموضوعات أمام الدارسين . كما أن علامات الترقيم من وضعى أيضا . ومعروف أن أصحاب الكتب القديمة كانوا - يهملون - عادة - ما يعين على القراءة الصحيحة من علامات الترقيم .

ثانيا : خرّجت ما ورد فيه من آيات وأشعار وأرجاز .

ثالثا : حاولت أن أرجع أقوال العلماء من النحاة الى مصادرها الأولى ما استطعت الى ذلك سبيلا . وأناقش رأى العالم مع واقع كتابه ان كان موجودا بين أيدينا اليوم ، كما فعلت حين أردت أن أستوثق من رأى الأخفش القائل بأن تنوين العوض فى « ان » تنوين تمكين فرأيته كذلك فى كتابه « معانى القرآن » انظر ص ٥٨ فى التحقيق .

وكما حاولت أن أستوثق من رأيه فى تنوين نحو « جوار » فتدّ ذكر له النحاة أنه يجعله تنوين تمكين أيضا . فرجعت الى كتابه « معانى القرآن » ، فرأيته يقول قولا يخالف ما نقله عنه النحاة ، وقلت : لعلمهم نقلوا رأيه هذا من كتاب له آخر . انظر ص ٥٩ ، ٦٠ فى التحقيق .

وكما فعلت فى الاستبناق من رأى المبرد الذى يرى أن التنوين فى نحو « جوار » عوض عن حركة الياء وجدت رأيه فى المقتضب مخالفا لما نقله عنه النحاة . انظر ص ٥٩ ، ٦٠ فى التحقيق .

ولكن ورد فى كتاب الزجاج « ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢ »
راى محمد بن زيد ، اى المبرد أن حذف الياء عوض عن الحركة .

وإن لم أستطع أن أسنوثق من صحة الراى بالرجوع الى أعمال
صاحبه اكتفيت كما هى العادة بنقل النحاة عنه عبر العصور .

رابعاً : حاولت أن أقوم النص على النسخ الثلاثة المذكورة ، بل
وحاولت أحياناً أن أقومه من الكتب التى نقل عنها المؤلف نقلاً نصياً .
ولا سيما « شرح التصريح على التوضيح » لخالد الأزهرى .

خامساً : قمت بترجمات مختصرة لأصحاب الآراء من العلماء الذين
ورد ذكرهم فى الكتاب .

سادساً : زينت الكتاب بصور للمفحات الأولى من النسخ
الثلاث المعتمدة فى التحقيق . وصورة للصفحة الأخيرة من النسخة
الأصل وفى ذلك -- أيضاً -- شهادة على صدق ما أقول .

بحوث فى مسائل التنوين

قامت فى هذا الكتاب ببحوث صغيرة لتوضيح بعض مسائل التنوين ،
من هذه البحوث :

١ - بحث فى الفرق بين كتابة نون التنوين ونون التوكيد الخفيفة
أنظر ص ٤٢ .

٢ - بحث فى حكم التنوين فى كلمات يلزم اضافتها بعد قطعها عن
الإضافة أنظر ص ٦٤ ، ٦٥ .

٣ - بحث فى علة دخول التنوين على الأسماء ص ٥١ ، ٥٢ .

٤ - بحث فى رأى الأخفش فى تنوين العوض عن الحرف وظهور
الخلافا بين ما قاله فى كتاب (معانى القرآن) وما ذكره النحاة
عنه فى هذه المسألة أنظر ص ٥٩ ، ٦٠ .

٥ - رأى فى تنوين العلم الممنوع من الصرف إذا نكر ص ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥

القسم الثاني

قسم التحقيق

(مقدمة المصنف)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر (١)

حمداً لمن رفع درجات التمكين ، للخلاصة من عباده ، ونصب لتوضيح قواعد الدين من عرفه بعد التذكير بمراده ، وندب لخفض 'حجج' المبطلين من جزم لمقابلة أوامره بانقياده ، وصلاة (٢) وسلاماً على سيدنا محمد الموضح لمناهج سداده ، وعلى آله واصحابه الذين رضوا من العَرَضِ الفانى بالعوَضِ (٣) النمين من أرفاده ، ما ترنم الغالى فى الحنين بإنشاده .

وبعد ، فلما رأيت همة بعض الإخوان النبلاء ، والأعيان الفضلاء ممن يتعين إسعافه بمأموله ، ترغيباً له فى تحرى (٤) العلم وتحصيله متطلعة الى جمع ما تنرق من أقسام التنوين التى لم يسمح ببيانها استبقاء (١/٢) أحد من المصنفين ، ولم توجد مجموعة على الوجه المطلوب فى كتب أحد من المتقدمين والمتأخرين ، بل ذهبت شماطيط (٥) وانتظمت فى سلك التفريط (٦) ، سارعت الى ذلك طلباً للثواب ، وترغيباً للطلاب ، معتبداً على الله الكريم فى التوفيق للصواب . وسسميته : الموضوع (٧) المبين لأقسام التنوين .

وقبل الشروع فى المقصود أمهد مقدمة تنفع فى بيان ذلك ، ونسبته من النون إن شاء الله تعالى . فأقول :

-
- (١) فى (ب) (يا كريم وأَعْنِ على التمام) وفى نسخة (ج) بدأ بقوله حمداً بعد البسملة .
 - (٢) فى (ب) « صلاة » بالتاء المفتوحة .
 - (٣) فى (ب) بالعرض بالراء .
 - (٤) فى (ب) ، (ج) تحرير .
 - (٥) شماطيط : متفرقة وهو جمع لا واحد له .
 - (٦) فى (أ) التفريط فى الهامش .
 - (٧) فى (ب) الواضح وهى النسخة المودعة بمكتبة الأزهر وعنوانها كذلك . وقد سبق توضيح ذلك فى ص ١٠ .

الشيئان إما متباينان أو متساويان ، أو بينهما عموم وخصوص مطلق . أو عموم وخصوص من وجه .

فالمتباينان هما الشيئان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على ما صدق (٨) عليه الآخر كالحيوان والجماد (٢/ب) والمتساويان هما الشيئان اللذان يصدق كل (واحد) (٩) منهما على ما صدق عليه الآخر ، كالانسان والناطق ، واللذان بينهما عموم وخصوص مطلق هما الشيئان اللذان يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر دون العكس كالحيوان والانسان ، واللذان بينهما عموم وخصوص من وجه هما الشيئان اللذان يجتمعان فى صورة ويفترقان فى صورتين (١٠) كالحيوان والأبيض .

الفرق بين النون والتنوين :

إذا تقرر هذا فاعلم أن التنوين فى الأصل مصدر نونت ، أى أدخلت نونا ، ثم غلب وصار اسما لحرف مخصوص وهو النون المقيدة بها سياتى فى تعريفه . وقد اُجْمِعَ على حرفيته . نم بينه وبين النون المطلقة العموم والخصوص المطلق لصدق التنوين على كل ما صدق عليه النون ، (١/٣) وعدم صدق النون على ما صدق عليه التنوين ، فكل تنوين نون من غير عكس .

-
- (٨) فى (ب) ما يصدق بصيغة المضارع .
(٩) ما بين القوسين ساقط من (أ) .
(١٠) صورة لكل واحد منهما يختص بها عن الآخر .

(تعريف التنوين)

واختلاف تعبير أهل الاصطلاح فى تعريفه ، فعرفه المرادى (١١) فى شرح الألفية تبعا لابن المصنف (١٢) كغيره بأنه اسم للنون الساكنة التى تلحق الآخر لفظا ، وتسقط خطا (١٣) .

وقال سيخ مشايخنا العلامة الشمسى الأنصارى خال شيخ الإسلام والدى تغمدهما الله (تعالى) (١٤) برضوانه : هو اسم للنون الساكنة الزائدة اللاحقة آخر الاسم لفظا لا خطا ، تفصله عما بعده لغير نوکید . انتهى .

ولا بحسن فى مقام تعريفه ما قال العلامة خالد الأزهرى (١٥) رحمه الله فى شرح مقدمته الأزهرية من أنه نون ساكنة تلحق الآخر ، تثبت وصلا غالبا فيهن (١٦) وتحذف خطا ووقفا (١٧) ، حيث قيد بالغالبا ، ان

(١١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى المصرى المولد ، له من الكتب شرح التسهيل ، وشرح الألفية وهو « توضيح مقاصد الألفية » توفى سنة ٧٤٩ هـ . انظر (البغية ص ٢٢٦) ، وانظر كتاب (المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية) للدكتور على عبود الشاهى .
(١٢) بقصد بابن المصنف محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائى . اخذ عن والده ، له من التصانيف شرح ألفية والده توفى سنة ٦٨٦ هـ (البغية ٩٧) .
(١٣) أنظر شرح المقاصد النحوية للمرادى ص ٢٨ تحقيق عبد الرحمن على سليمان نشر المكتبات الأزهرية الطبعة الثانية .
(١٤) ساقط من (ب) و (ج) .

(١٥) خالد بن عبد الله بن أبى بكر محمد الجرجاوى الأزهرى زين الدین . نحوى من أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد ونشأ وعاش فى القاهرة توفى سنة ٩٠٥ هـ (الاعلام ٢/٢٣٨) .
(١٦) أى الأمور الثلاثة ، وهى السكون ولحوق الآخر وثبوتها وحسلا .

(١٧) أنظر حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية هامش ٣١ .
الطبعة الأولى بمطبعة شرف موسى ١٣٩٨ .

الشعريقات وقيودها كلية ، (٣/ب) لا أغلبية . وعرفه ابن هشام (١٨) فى المغنى (١٩) : بنون زائده ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد (٢٠) .

وهذا التعريف جامع لأقسامه المختصة والمشاركة . وفى التوضيح . بنون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطأ لغير توكيد .

وهو قاصر على التنوين الخاص بالاسم كسائر التعاريف المذكورة ما عدا المغنى ، لخروج تنوين الترزم والغالى بقوله لا خطأ ، إذ هما يثبتان لفظا وخطا ووفقا . ولعله انما اقتصر فيه على تعريف الخاص بالاسم لعدم ثبوت الترزم والغالى عنده تنوينا كما سيأتى عنه ، فلا قصور فى حده حيث (٢١) ، فقوله : نون جنس ، وساكنة فصل (أول) (٢٢) يخرج لنحو نون ضيفن ورعثن للطفلى والمرعش .

وقيّد الشيخ خالد رحمه الله فى شرحه (٢٣) السكون بالاضافة (١/٤) قال : لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو « محفلورا (٢٤) أنظر » . وقسوله تلحق الآخر ، الصواب على الآخر حقيقة كدال زيد ، (أو) (٢٥) حكما كدال يد ، فصل (ثانى) (٢٦)

(١٨) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى ، ولد سنة ٧٠٨ وتوفى سنة ٧٦١ (١ البغية ص ٢٩٣) .
(١٩) أنظر المغنى ٢/٢٣ .

(٢٠) أنظر التصريح على التوضيح ٣٠/١ . ٣١ .

(٢١) نسخه (ب) يرمز لكلمة حينئذ بالحرف (ح) .

(٢٢) ساقط من (ب) .

(٢٣) شرح الازهرية للشيخ خالد على هامش حاشية الشيخ حسن الخطار ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢٤) سورة الإسراء الآيتان ٢٠ ، ٢١ .

(٢٥) فى (أ) ز (ج) (واو) بدلا من « أو » والمعنى لا يتغير .

(٢٦) فى جميع النسخ هكذا كلمة (تادى) بالياء والصواب حذفها على اللغة الأجود فى عدم رد الياء عنذ الوقف لثقلها . والصواب حذف الياء .

مخرج لنحو نون انكسر ومنكسر ، لأنها لم تلحق الآخر . قال الشيخ خالد :

ولا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم : شريت' ما بالقصر والتنوين ، (فإن') (٢٧) الميم أول الاسم ، لا آخره ، وقد لحقها التنوين ، لأننا نقول' : إن التنوين لحق الألف ، وهى آخر ، ثم 'حذفت' لالتقاء الساكنين . قاله الموضح فى الحواشى (٢٨) : انتهى .

وبهذا يعلم أنه لا حاجة للاحتراز عنه بقوله فى شرح مقدمته الأزهريّة : غالبا ، كما قال . وقوله . لا خطأ فصل ثالث مخرج لنون اللاحقة لآخر (٤/ب) (القوافى كما صرح بذلك بنساء على مذهبه (فى) (٢٩) أن الترزم والغالى (نونان) (٣٠) . والنون الخفيفة اللاحقة (٣١) لآخر الأفعال توكيدا لها المصوّرة' نونا . وللنون اللاحقة الكلمة من كلمة أخرى نحو : أحمد' انطلق ، لنبوتهما فى الخط ، ذكره الشيخ خالد فى شرحه (٣٢) . وقال بعده : لا حاجة الى زيادة الحديث فى جد التنوين : ولا تكون جزء غيرها . ولا اعتذار الدمامينى (٣٣) عنه بأن المراد باللاحق التبعية .

-
- (٢٧) فى (ج) لان والصواب ما فى الاصل .
(٢٨) قوله هذا فى التصريح على التوضيح ٣١/١ .
(٢٩) فى (ب) من .
(٣٠) فى (ج) والنونان والصواب ما فى (ب) نونان .
(٣١) ساقط من (أ) والتصحيح من التصريح على التوضيح .
(٣٢) أنظر التصريح ص ٣١ .
(٣٣) هو محمد بن أبى بكر بن محمد القرشى المخزومى الاسكندرى بدر الدين المعروف بابن الدمامينى توفى سنة ٨٥٨ هـ . له مصنفات منها (تحفة الغريب) . أنظر (البغية ص ٢٧) .

« وإنما » (٣٤) « سقطت » خطأ للاستغناء عنها بتكرار الشكل عند الضبط بالقلم كما قاله الشيخ خالد فى شرحه للمقدمة الجرومية (٣٦).

ولا يقال تخصيص الاستغناء بتكرار الشكل (لهذه) (٣٧) النون دون سائر النونان اللاحقة للآخر تخصيص من غير مخصص ، لأننا نقول : إنما اقتصت بذلك لكثرتهما فى الكلام مع وصفها بالزيادة على ملحوقها بخلاف غيرها من النونات المذكورة فإنه (١/٥) وإن كان زائدا لا يكثر كثرتهما فقللت صورة ملحوقها الخطية كذلك .

وتكرار الكلمة إنما هو هيئة فلا ينافى ما ذكره . وقوله لغير نوكبذ فصل رابع مخرج لنون نحو (لنسفا) (٣٨) . قال الشيخ خالد فى شرحه : خاصة على تقدير رسمها فى الخط ألغا لوقوعه بعد الفتحة .

(٣٤) فى (ب) (فانما) .

(٣٥) فى (ع) سقط .

(٣٦) انظر حاشية الشيخ أبو النجا على شرح الشيخ خالد على متن الجرومية الطبعة الأولى ص ١٨ .

(٣٧) فى (ا) بهذه .

(٣٨) سورة العلق آية ١٥ . وكتابتها بالنون على مذهب الكوفيين الأسن يَتَّبِعُونَ نون التوكيد الخفيفة ألفا . قال العلامة الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل على: الألفية « ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كنون المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد (لا خطأ) كما خرج به التى فى فعل الجماعة والمخاطبة ، لأنها نكتب نونا اتفاقا . ومن يراعى مذهب الكوفيين يزيد قدرد لغير تركيد لخراجها ، حاشية الخضرى ص ١٨ .

أقول : أفضل مذهب الكوفيين ، لأن نون التوكيد الخفيفة تنطق ألفا فى الوقف ، كما أن نون التنوين فى الاسم المتصرف تنطق ألفا فى الوقف ، وهذا ما يرجع كتابة نون إذا بالالف لأنها تنطق ألفا فى الوقف . ولعل 'كتّاب' المصحف كتبوا هذه النونات الثلاث فى المصحف مراعاة لذلك . ألفا فى حالة الوقف وتقول العلامة الخضرى : إن النون فى فعل الجماعة والمخاطبة تكتب نونا اتفاقا . هذا فى حالة الوصل . أما فى حالة الوقف فتحذف .

بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله : لا خطأ ، ومن ثم قيل : إن الموضح ضرب بالقلم على قوله : (و) (٣٩) لنضربن با قوم ولتضربن با هند بضم الباء فى الأول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى (٤٠) عند القراءة عليه ، ولهذا لم توجد فى بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما فى المعنى وغيره .. انتهى .

وبهذا الفصل الرابع ، أعنى قوله (٥/ب) لغير توكيد سلم من اعتراض ابن الحاجب (٤١) على قولهم : التنوين نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ ، فإنهم إن أرادوا بقولهم : لا خطأ أنه لا يرسم بطريق من الطرق ، لا أصالة ولا نيابة ورد عليهم تنوين المنصوب نحو رأيت زبدا فإنه يكتب ألفا فصار الحد غير جامع ، وإن أرادوا أنه لا يرسم نونا - وإن رسم ألفا لا يضر - ورد عليهم نون التوكيد الخفيفة وصار الحد غير مانع (٤٢) . وقد أجيب بما حاصله : إرادتهم المعنى الثانى مع

(٣٩) زيادة فى (أ) .

(٤٠) هو عبد الله بن يوسف بن محمد ، جمال الدين ، فقيه ، عالم بالحديث ، أصله من التزيلع (فى الصومال) ووفاته فى القاهرة سنة ٧٦٢ هـ .

(٤١) هو عثمان بن عمر بن أبى بكر العلامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب الكردى الإسنائى المولد صاحب التصانيف المنتحة ولد سنة ٥٧١ هـ باسنا من بلاد الصعيد وتوفى سنة ٦٤٦ هـ (البغية ٣٢٣) .

(٤٢) قال : ابن الحاجب فى الأمالى ٦٤/٤ : (قول بعض النحويين التنوين نون ساكنة ، لا صورة لها فى الخط . قوله لا صورة لها فى الخط إما أن يريد لا صورة لها أصلاً فلا يرد عليهم نون التوكيد الساكنة فى مثل قولك : اضربا ، لأن لها صورة هى (ألف) ولكن يرد عليه : ضربت زيدا فى كونه يخرج عن الحد ، لأن لها صورة هى ألف ، وقد قال لا صورة لها . وإن أرادوا بقوله : لا صورة لها ورد عليهم نون التوكيد الخفيفة إذا كان قبلها فتحة مطلقاً مثل قولك : اضربا واقتلا فى دخولها فى الحد ، لأنها تكتب ألفا فلا يرد عليه رأيت زبدا لأنها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هن نون فدخلت فى الحد » وهذا النص فى الأمالى غير مفهوم ولا علق عليه المحقق ولكن ما عبر عنه فى الموضح المبين مفهوم .

الزيادة فى الحد لغير توكيد كما فعل ابن هشام لبخرج نون التوكيد—
الخفيفة .

فوائد :

تفسير صاحب التوضيح فى بيان احترازات الحد الضيفن بالطفيل
تبع (٤٣) فيه صاحب القاموس فانه فسر به بالذى يجى مع الضيف
متافلا ، وفى الصحاح وغيره (١/٦) أن الضيفن من دعاه الضيف الذى
يدعوه صاحب الوليمة فيكون الضيف مدعوا من صاحب الوليمة والضيفن
مدعو المدعو ، وعلى هذا فيكون أخص من الطقبلى لأن الطقبلى هو الذى
يتطفل أى بتنبه بالطفيل الذى ينتسب الطفيليون إليه فى تعرضه للطعام
من غير أن يدعى اليه ، قال (٤٤) الجوهري (قال) (يعقوب) (٤٥)
طفيل رجل من اهل الكوفة من عبد الله بن غطفان وكان بأبى الولائم بدعى
اليها ، وكان يقال له : طفيل الأعزاس وطفيل العرائس . ووزنه عنـد
الخليل فعـلـن . ، وذهب أبوزيد الى أن النون أصلية فوزنه فـبـعـل .

أقسام النشوين

واعلم أن التوين على ما عليه سيبويه والجمهور—صور وصرح به
المغنى (٤٦) خمسة أقسام .

(٤٣) فى هامش نسخه (أ) وندسخة (ج) ما نصه (المراد بالتبعية
هنا الموافقة فى القول ، والا فصاحب القاموس متأخر عن ابن هشام » .
(٤٤) هو اسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الامام أبو نصر
الفارابى توفى سنة ٣٩٣ (البغية ١٩٥) . وانظر الصحاح ج ٥ ص
١٧٥٢ ففيه هذا النص الذى نقله المصنف عن الجوهري .
(٤٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) . والمراد بـيعقوب هو
يعقوب بن اسحاق بن السكيت . كان عالما بنحو الكوفيين وعلم التـسـرآن
واللغة راوية ، فتيه توفى سنة ٢٤٤ هـ (البغية ص ٤١٩) .
(٤٦) المغنى ٢/٢٣ .

نمكين وتنكير (٦/ب) وعوض ومثابلة وترنم . وزاد الأخفش (٤٧)
والدروزيون سادسا . وهو الغالى وأنكره السيرافى (٤٨) والزجاج (٤٩)
وقيل هو قسم من الترنم . وقد أشار بعض الفضلاء الى هذه الأقسام
الستة . بقوله :

مَكْنٌ لِّتَنْكِيرٍ وَقَبَائِلٌ عَوَظٌ
وَالْغَالِيَّ اطْلُبْ بِالتَّرْنَمِ تَرْتَضُ

وزاد اخرون تنوين الزيادة والحكاية والاضطرار والمبهور فصارت
الأقسام عشرة ، وبها صرح بن الخباز (٥٠) فى ترحرر الجزولية وقد أشار
اليها العلامة جمال الدين الدمنهورى (٥١) رحمه الله (نعالى) (٥٢)
بقوله :

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا
فَإِنْ تَحْصِيْلُهَا مِنْ خَيْرٍ مَا حُرِّزَا
مَكْنٌ وَعَوَظٌ وَقَابِلٌ ، وَالْمُتَكَرِّرُ
وَرَنْمٌ أَحْكُ اضْطِرَارًا غَالٍ مَا هُمَزَا

(٤٧) الأخفش هو سعيد بن مسعدة أشهر الاخافش . قرأ النحسو
على سيبويه توفى سنة ٢١٥ هـ .

(٤٨) السيرافى هو الحسن بن عبد الله بن المربان السيرافى .
أبو سعيد نحوى عالم ، أصله من سيراف (بلاد فارس) ، تفقه فى عمان
وسكن بغداد وتوفى فيها . له الاقتناع فى النحو وأخبار النحويين البصريين
وسرح كتاب سيبويه توفى سنة ٣٦٨ هـ (الاعلام ٢/٢١٠) .

(٤٩) هو إبراهيم بن السرى أبو اسحاق الزجاج ، كان يخرط
الزجاج ثم مال إلى النحو توفى سنة ٣٣١ هـ (البعية ١٨٠) .
(٥٠) هو أحمد بن الحسين تسمى الدين الخباز الاربلى الموصلى
النحوى الضرير ، له من المصنفات شرح الفية بن معطى توفى سنة
٦٣٠ هـ .

(٥١) هو سراج الدين عمر بن محمد بن على بن فتوح الدمنهورى
المصرى كان عالما جامعا للاصول بارعا فى النحو توفى سنة ٧٥٣ هـ (غاية
النهاية فى طبقات القراء ١/٥٩٧ وانظر البغية ٢٦٣) .
(٥٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) و (ج) .

ونظمها شيخ مشايخنا العلامة برهان الدين القباقيبى (٥٣) رحمه
الله فى قوله :

لَقَدْ قَسَّمُوا التَّنْوِينَ عَشْرًا وَإِنِّى
لَهَا تَأْظَمٌ فِى بَيْتٍ شِعْرٍ بِإِكْمَالِ (٥٤) (١/٧)
فَمَكَّنَ وَنَكَّرَ قَابِلَ الْعَوْضِ اضْطَرَّرَ
وَرَنَّمَ ، وَزَدَ ، حَاكَ ، وَمَا هَمِزُ الْغَالِي

قَدْ قَسَمُوا التَّنْوِينَ عَشْرًا سَقَّرِدَ
عَلَيْكَ فِى بَيْتٍ فَخَذَتْهَا تَسْتَفْدُ
قَابِلٌ وَمَكَّنَ وَاضْطَرَّرَ مَكَّنَ وَزَدَ
وَاحكى وَرَنَّمَ وَاهْمِزُ الْغَالِي عَدَدُ

نظم كاتبه يوسف

ومن هنا نعلم أن كاتب هذه النسخة اسمه يوسف .
(٥٣) لعله محمد بن محمد أحمد المرادوه يعرف بابن القباقيبى
(الضوء اللامع ٧/٩) .
(٥٤) فى هامش (ج) ما نصه وأشرت لها بقولى :

تقسيم التنوين بحسب الاختصاص

ثم هذه الأقسام العشرة بحسب الاختصاص وعدمه قسمان أحدهما المختص ، واختصاصه بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم لدلالته على فائدة تتعلق به ، أعنى على معنى لا يلبق بغيره على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى .

وان ذهب ابن مالك فى التحفة الى أن التنوين خاص (٥٥) بالاسم فى جميع وجوهه ، وآل ما بلحق الروى نون لثبوته وثقا وتسميته تنوينا مجاز .

وهذا القسم تحته نوعان : نوع نحاول به الدلالة على الاسمية ونوع بخلافه ، فالأول وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية أربع عشرة أنواع . وإنما اقتصر عليه النحاة فى بيان المختص ، لأن (مرادهم) (٥٦) ما يدل على الاسمية ، حيث ذكروه (٧/ب) فى معرض تمييز الاسم عن الفعل (٥٧) والحرف فلا رد عليهم النوع الثانى .

(٥٥) فى (ب) الخاص وما فى (أ) هو الصواب .

(٥٦) فى (أ) مراده والصواب : مرادهم .

(٥٧) فى (أ) على .

القسم الأول

وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية

(م ٤ - الموضح المبين لأقسام التنوين)

(الأنواع الأولى من القسم الأول)

أحدهما تنوين التمكن :

ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف . وهو اللاحق لفظا لما لم يجمع بالألف والتاء من الأسماء المعربة المنصرفة معرفة كانت ، كزيد أو نكرة كرجل ، فإن تنوينه للتمكن ، لا للتكبر بدليل بقاءه فيه مع العلمة بعد النقل كما قاله ابن الحاجب (١) وغيره ، وفيه مناقشة (٢) .

وفائدته مع الدلالة على خفة الاسم (٣) الدلالة على أنه أصل في نفسه . باق على أصله . ولهذا لم يدخل الفعل والحرف لعدم

(١) انظر الإيضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب ج ٢ ص ٢٧٧ يقول ابن الحاجب : « ألا ترى أنه لو جعل علما لم يذهب تنوينه منه » . (٢) العمل من هذه المناقشة ما ذهب إليه الرضى فى (شرح الكافية) ١٣/١ من أن تنوين التمكن قد يفيد التكثير أيضا فقال : « وأنا لا أرى مانعا أن يكون نون واحد للتمكن والتكثير معا ، تم قال . « التنوين فى رجل يفيد التكثير أيضا ، فإن سميت بالاسم تمحضت للتمكن » وقوله . « تمحضت » يفصد نون التنوين .

(٣) لعل أفضل من وضح وجه دلالة على خفة الاسم العكبرى فى كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين ص ١٧٣) حيث ذكر العلة فى زيادة تنوين الصرف فذكر فى ذلك آراء هى . ١ - بيان خفة الاسم وثقل الفعل ، ووجه ذلك أن فى الكلمات خفيف وثقل ، والخفة والثقل تعرفان عن طريق المعنى . لا اللفظ فالاسم خفيف لقلة مدلولاته ولوازمه ، فلفظه (رجل) تدل على الذكر من بنى آدم . وأما الفعل فمدلولاته كنيته . فهو يدل على الحدث والزمان ، ولوازمه كثيرة أيضا ، فمنها الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك . فالفرق بين الاسم والفعل من جهة الخفة والثقل غير معلوم من جهة اللفظ فوجب أن يكون دليلا على ذلك من جهة المعنى ، والتسوين صالح لذلك .

٢ - العلة فى التنوين الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهو

أصالتهما ، وكذلك غير المنصرف لخروجه عن الأصالة الى شبه الفعل .
ويسمى مدخوله متمكنا أمكن ، أما متمكنا فليس بمبنى لبعده (٩/٨) عن
نسبه الحرف ، وأما أمكن فمنصرف لبعده عن شبه الفعل ، وهذا معنى
بقائه على أصله ، ولهذا سُمِّيَ تنوينَ الصرف كما تقرر ، وهذا معنى
قول ابن هشام فى توضيحه (٤) .

وفائدته الدلالة على خفة الاسم ، وتمكينه من باب الاسمية لكونه لم
يشبه الحرف فبنى ، ولا الفعل فمنع الصرف .

قال جدى شيخ الاسلام النمسى بن أبى اللطف رحمه الله فى
حاشيته على التوضيح : « إن قضية (قوله) : (٥) لكونه لم يشبه الحرف
فيبنى كون التنوين دالا على عدم شبهه بالحرف ، وليس كذلك ، بل هذا
إما دلالة على الأمكنية المتضمنة للتمكين وزيادة ، فان هذا تنوين الصرف،
وقد قال الناظم فى باب ما لا ينصرف :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مَبْنًى

معنى به يَكُونُ (٨/ب) الاسمُ أَمَكَّنَا

فصرح بما أنشأنا اليه فتأمله .. انتهى .

قول الفراء ، وأبطل العكبرى هذا رأى ، لأنه تعليل النسيء
بنفسه ، لأنه يصير الى قولك : التنوين يفرق به بين ما ينون
وما لا ينون .

٣ - العلة فيه الفرق بين الاسم والفعل . وأبطل العكبرى هذا
الرأى أيضا . ونسب هذا الرأى فى (الايضاح للزجاجى ٩٧)
وكذلك (اللامات للزجاجى ص ٣١) للفراء . ويفهم من كلام
الزجاجى أيضا أن القائل بأنه للفرق بين المنصرف وغير المنصرف
هو سيبويه .

٤ - العلة هى التفريق بين المفرد والمضاف (التبيين : ص ١٧٣
وما بعدها ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٦٩/١ ،
٢٧٠ ، ١٤٨)

(٤) التصريح على التوضيح ص ٣٢ .

(٥) ساقط من (ب) .

(النوع الثانى)

ثانيا : تنوين التنكير :

وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية للدلالة على تنكيرها قياسا
فى باب العلم المختوم بـ « وبه » وهذا معنى قولهم : يطرد تنوين التنكير
فى كل اسم مبنى مختوم بـ « وبه » كسيوييه ونفطويه . وسماعا فى باب
إسم الفعل مطلقا (٦) ، وفى إسم الصوت .

وفائده :

الفرق بدن المعرفة والنكرة ، فهو مخصوص بما كان معرفة قبل
دخوله ، ونكرة بعد دخوله ، كما قاله عبد الواحد بن خلف (٧) شارح
المفصل ، فعلم اختصاصه بالاسم ، لأن الفعل لا يقع معرفة ، فلم يحتج
فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة ، مثال ذلك . سسيوييه بلا
تنوين (١/٩) اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك ، وايه بكسر الهاء بلا
تنوين إذا استزدت مخاطبك من حيث معين ، فأنت إذا أردت شخصا ما اسمه
سسيوييه بلا تنوين معرفة بالعملية ، وايه بلا تنوين معرفة من قبيل
المعرفة بـ « ال » العهدية ، أى الحديث المعهود ، كذا قالوا : وهو مبنى
على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل - وهو
الصحيح - فلا ، لأن جميع الأفعال نكرات . وتقول : صاح الغراب
غاق غاق ، فإذا لم تنونها كانت معرفة ، ودلت على معنى مخصوص ،
وإذا نونتها كانت نكرة مبهمة ، ودلت على معنى مبهم ، قاله الدماميني (٨)

(٦) أى سواء كان اسم فعل أمر مثل (صه) أو اسم فعل مضارع
مثل (اف) أو ماض مثل (هيات) .

(٧) هو عبد الواحد بن عبد الكريم كمال الدين أبو المكارم ابن
خطيب زملكا . قال السبكي كان فاضلا خبيرا بالمعاني والبيان . مبرزا
فى عدة فنون . مات سنة ٦٥١ هـ (البغية ص ٣١٦) .

(٨) انتهى حديث المصنف عن تنوين التنكير فذكر ثلاثة أشياء

النوع الثالث

ثالثها تنوين المقابلة :

وهو اللاتحقُّ (٩/ب) لما جمع بآلف وتاء مزيدتين ، 'سميَ' بذلك ، لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم . قال الرضى . معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقتسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك . . (٩) انتهى .

والذى بدل على أنه لتمام الاسم - ليس غير - انه (ليس) (١٠)

يدخلها هذا النوع : الاسم المبنى كسبيويه ، واسم الفعل كصه ، واسم الصوت كغاق ، ولكنه يدخل أيضا على الأسماء المنسوعة من الصرف فيكون دالا على تنكيرها ، كقولك : رأيت أحمدَ بدون تنوين لشخص معين . فإذا قلت رأيت أحمداً بالتنوين فقد نكرت هذا العلم ، تقصد أنك رأيت واحداً ممن 'سموا' بأحمد (شرح ابن يعيش ج ٩ ص ٢٩) على المفصل . ولكنه قال : إنه للتمكن ، وقال الرضى إنه للتنكير أيضا . ترك المصنف هذا النوع ، ولم يذكره كثير من النحاة بل إن ابن يعيش جعل تنوين « أحمد » فارقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ولم يذكر أنه تنوين تنكير رد الى الاسم بعد ذهاب العامية عنه ، فدل على تنكيره . بل قال : انه للتمكن . والنحويون يعرفون تنوين التنكير بأنه اللاحق لبعض الأسماء المبنية كما رأيت من كلام المصنف ، وهذا يخرج الممنوع من الصرف ، لأنه معرب ، ومن هنا نعلم أن التعريف غير جامع لدخول تنوين التنكير على العلم الممنوع من الصرف فيصيِّره نكرة . هذا رأى والله أعلم ورأى الرضى أيضا (شرح الكافية ١٣/١) .

(٩) انظر شرح الكافية للرضى ١٤/١ لترى هذا النص ، ولكنه جعل كلمة (الذى) بدلا منها كلمة (التى) وكلاهما صواب فكلمة (الذى) المراك بها التنوين ، وكلمة (التى) المراد بها نون التنوين .

(١٠) ساقط من (أ) .

تجكبن ، خلافا للربعى (١١) - ليدوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات : ولا تنكير لشبوته مع المعربات ، ولا عوض عن شيء . والقول بأنه عوض عن الفتحة مردود بأن الكسرة قد 'عَوَّضَتْ' منها (قال) (١٢) الجد : كخالد الأزهرى (١٣) تبعا للمغنى (١٤) . وفيه نظر ، لأن القائل بأنه 'عَوَّضَ' عن الفتحة كالإخفش ملتزم لبزائه فى حال النصب ، فليست الكسرة عنده (١/١٠) عوضا عن الفتحة والحالة هذه ، بل هى حركة بنائية ، سلا يستقيم الرد المذكور ، فتأمله . والأولى فى رد ذلك أن يقال . لو كان عوضا عن الفتحة نصبا لما وجد فى حالتى الرفع والجر ، لكنه وجد فيهما فبطل اختصاص التعويض بحالة النصب ، فتدبره .

قال شارح اللباب (١٥) فى توجيه المقابلة . إن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان ، وفى المؤنث لم 'يزد' إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودة فى مفردة غزير التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر ، كما أن الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلمين انتهى . وفيه نظر ، لأن التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع ، بل غيرها بدليين : أحدهما (١٠/ب) أن تاء المفرد مربوطة وتاء الجمع مجرورة (١٦)

(١١) هو على بن عيسى بن الفرج الرّبعى أحد أئمة النحويين أخذ عن السيرافى ، ورحل الى شيراز فلزم الفارسي عشر سنين (البغية ٣٤٤) .

أقول : يرى بعض من بحثوا فى شخصيه الربعى انه لا يعرف له فى النحو الا القول بأن تنوين نحو (عرفات) تنوين تمكين . ولكنى رأيت أبا حيان ذكر له مؤلفا اسمه (كتاب البديع) واقتطف منه بعض الأقوال النحوية (تذكره النحاة لأبى حيان ص ٦٠١) .

(١٢) فى «ب» ، «ج» قاله .

(١٣) أنظر التصريح على التوضيح ص ٣٣ .

(١٤) أنظر المغنى ج ٢ ص ٢٣ .

(١٥) جمال الدين عبد الله بن محمد الحسينى : سماء « العباب فى

شرح اللباب » .

(١٦) هكذا فى جميع النسخ ، وكان الصواب - فى رأى - أن يقول

تاء المفرد مربوطة وتاء الجمع مفتوحة ، ولست أدري لماذا عبر عن التاء المفتوحة بالمجرورة ؟

والثانى أن تاء المعرد يوقف عليها بالهاء ، بخلاف تاء الجمع . ولو سسّم
فهذا الجمع لا يختص بما فى مفردة التاء لفظا ، بل قد يكون لمذكر كاصطبلات ،
والحكم واحد فى الجميع . على أن شيخ الاسلام الجدى رحمه الله فى
حاشيته عبّر كصارح المفضل عن هذا المعنى بأوضح مما عبّر به شارح
اللباب حيث قال : إنما قيل له . تنوين المقابلة ، لأنه فى مقابلة النون فى
مسلمون ، وذلك أنه لحقه الألف ، ولم تتمخض التاء للزيادة ، إذ فيها
شائبة العوض عن التاء التى كانت فى المفرد ، ومن ثمة لم يسغ حذفها
للإضافة كما حذف نون مسلمون ، (١١/١) إذ كان جمع المؤنث لم تلحقه
زيادة سوى الألف مع أنه جمع سلامة ، فأرادوا مساواته للجمع بالواو
والنون فى حقوق زيادتين فى آخره لغرض الجمعية الأولى منهما لا تفارق
كما لا تفارق من جمع المذكر ، والأخرى تزول للإضافة فأتوا بالتنوين .
لأنه نون كما أن الحرف الآخر من مسلمون نون .. انتهى .

ثم قال - أعنى الجدى - بعد كلامه هذا ما لفظه قال الحاضرى (١٧) .
وأورد عليه أنه لو كان فى مقابلة النون لبيت مع الألف واللام كما تثبت
النون معهما . وأجيب بأن النون فى مسلمين بدل من الحركة ، والحركة
تثبت مع الألف واللام ، والتنوين فى مسلمات ليس بدلا (١١/ب) من
الحركة ، لأن هذا الجمع معرب بالحركات فهو تنوين " محض " والتنوين
لا يثبت مع الألف واللام ، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف .. انتهى .
وقال آخر : إن الألف والتاء فى مقابلة الواو لدلالاتها على الجمع ، وأن
التنوين فى مقابلة النون ، ولا يخفى ضعفه ، لأن الدال على الجمع إنما
هو الصيغة ، وقد علمت بما تقرر .

فائدة هذا النوع اختصاصه بالاسم ، لأنه لا يلحق إلا الجمع
بالألف والتاء ، ثم هذا التنوين لا يذهب مع قيام مانع الصرف كما علمت
كقول امرئ القيس (١٨) :

(١٧) أبو البقاء محمد بن خليل بن هلال الحلبي توفى ٨٢٤ أنظر
الاعلام ٣٥١/٦ والضوء اللامع ٢٣٢/٧ .
(١٨) أنظر ديوانه ص ٣١ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة
دار المعارف ٩٥٨ م .

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتِ وَأَهْلُهَا بِئْتَرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالَى

فقد روى منونا ، وإن كان اسما علما مؤنثا لكون التنوين فيه بمنزلة
نون جمع المذكر السالم ، والضممة والكسرة بمنزلة الواو والياء ، فحذف
فى (١٢/١) الصرف وإن كان معرفة على لفظها قبل التسمية بهـ ،
كما يجرى فى جمع المذكر السالم .

قال ابن خلف فى شرح المفصل : وأما معنى البيت
فتنورتها : نظرت إلى نارها ، وإنما يعنى بقلبه ، لا بعينه .
فكأنه من فرد الشوق يرى نارها ، وأذرعَات بكسر الراء ، وقصد
تفتح كما فى القاموس (١٩) : قرية من قرى الشام . وبترِب بالمثلثة .
ويقال : أثرب : مدينة النبى صلى الله عليه وسلم .

قوله (أدنى دارها نظر عالى) يقول : كفى أراها وأدنى دارها
نظر مرتفع ، وقيل معناه : أقرب دارها بعيد . والحاصل أن
القريب من دارها بعيد ، فكيف بها ودونها نظر عالى ؟ والواو فى
أهلها للحال (١٢/ب) قاله العيني (٢٠) .

النوع الرابع

رابعا : تنوين العوض :

وفى أنواعه اختلاف ، فقليل نوعان فقط : عوض عن جملة ، وعوض

-
- (١٩) انظر القاموس ج ٣ ص ٢٣ مادة (نزع)
(٢٠) هو محمود بن أحمد بن موسى العلامة قاضى القضاة بدر الدين
العيني ولد ٧٦٢ هـ بعين تاب وتوفى سنة ٨٥٥ هـ (البغية ٣٨٦) والنص
منقول من شرح العيني لشواهد الألفية أنظر حاشية الصبان على شرح
الأشمونى ، ص ٩٤ من الجزء الأول .
(٢١) فى (أ) « هذان عوض عن جفرده » وفى (ج) « هذان وعوض
مفرد ، وفى (ب) ساقط الي قوله : فالأول : والصواب ما قلت .

عن حرف أصلى ، قليل وهو الصحيح ، وقيل ثلاثة ، هـذان وعوض
عن مفرد (٢١) وقبل أربعة ، هذه وعوض عن حرف زائد .

قَالَوْل : وهو العوض عن جملة : هو اللاحق لبعض المضاف المبنى
الذى لا يستعمل مجردا عن الاضافة ، وهو (إذ) .

وفائدته التحسين والايجاز نحو « يَوْمَئِذٍ تَحَدَّثُ أَخْبَارَهَا » :
« وَاَنْتَسَقَّتْ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ » (٢٣) وشبههما .

والأصل يوم إذ زُلْزِلَتِ الأرض تحدث أخبارها ، وهى يوم إذ
انسقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعِلْمُ بها ، وجرى
بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان ، زال « إذ » والتنوين (١٣ / أ)
فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين .

وذهب الأخفش الى أن تنوين « إذ » تمكين ، وأن الكسرة كسرة
إعراب (٢٤) باضافة يوم ونحوها إليها ، ورد بأنها ملازمة للنساء .
لشبهها بالحرف فى الافتقار الى جملة وفى الوضع على حرفين .

(٢٢) سورة الزلزلة آية ٤ .

(٢٣) الحاقة آية ١٦ .

(٢٤) لعل رأيه هذا يبدو فى كتابه (معانى القرآن ص ٣٥٤ عند
تفسير قوله تعالى من سورة هود « وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ » قال : « فأضاف
خِزْيٍ إلى اليوم فجّره ، وأضاف « اليوم إلى « إذ » فجّره » وقوله .
أضاف اليوم الى « إذ » فجّره ينهم أنه يرى أن « إذ » مجرورة بالاضافة
وأن سبب كسر « إذ » هو الجر بالاضافة ، وليس التخلص من التقاء
الساكنين . وقال ابن يعيتش فى شرح المفصل ٣٠ / ٩ « والذى يؤيد أن
الكسرة فى زال « إذ » من قولك « حينئذ » كسره بناء لا كسره إعراب قول
النساعر :

تَهَيَّنْكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍ

يَعَاقِبُهُ وَأَنْتَ إِذْ اصْحِيحْ

الا ترى أن إذ فى هذا البيت ليس قبلها شيء يضاف إليها » .

وليست الإضافة في بومئذ ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر
خلافًا لابن مالك ، بل من إضافة الأعم إلى الأخص كشَجَرَ أراكِ وفاقًا
للدماميني .

والثاني : هو العوض عن حرف أصلي ، هو اللاحق للمنقوص من
الاسم الذي لا ينصرف ، في حالة الرفع والجر كجوارٍ وغواشٍ .

وفائدته طلب التخفيف ، ولهذا تحذف الياء المعوض عنها لزوما لما
فيه من زيادة الثقل لكونه (١٣/ب) منقوصا غير منصرف ، بخلاف نحو
قاضر فيحذف منه طلبا للتخفيف جوازا لنقص الثقل بانصرافه (٢٥) .

وأصل جوارٍ وغواشٍ : جوارِيّ وغواشِيّ « حذفت الياء تعفيغا -
وعوض منها التنوين وفاقا لسيبويه والجمهور .

واختار ابن الحاجب تبعا للمبرد (٢٦) والزجاج أنه عوض عن حركة
الياء (٢٧) ، قالوا : لأن الياء انما حذفت لما التقت مع التنوين ،

(٢٥) أقول : لم يحذف التنوين من نحو قاض طلبا للتخفيف ، وإنما
حذف للتخلص من التقاء الساكنين . والأصل في قاض . قَاضِبن
(بكتابة نون التنوين نونا في الخط للتوضيح « استثقلت الضمة على الياء
فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء ونون التنوين فحذفت الياء ، لأنها حرف
وبتيت نون التنوين لأنها كلمة .

هذا إن كان الضمير في قوله « نحو قاضر فيحذف منه » عائدا إلى
« قاض » أما إذا كان عائدا إلى نحو جوارٍ وغواشٍ فيحذف منه حرف الباء
طلبا للخفة .

(٢٦) قال ابن الحاجب في شرح الانصاح للمفصل ١/١٤١ : « ونقل
عن أبي العباس أن أصله (جَرَارِيّ) بإسكان الياء ، ثم عوض التنوين
عن الإعلال فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، والتنوين تنوين العوض ،
وهو أضعف » . والذي يبدو من هذا الكلام أنه لا يوافق المبرد في ذلك
كما فهمنا من كلام المصنف . أنظر قول المبرد في التعليق التالي .
(٢٧) الباء في حالة الرفع والجر لا تحرك وإنما تكون ساكنة دائما ،

وهما ساكنان فلو كان التنوين إنما أتى به (عوضاً) (٢٨) من الياء بعد حذفها لزم أن تكون قد حذفت لا لموجب .

وربما تأول بعضهم قول سيبويه على أنه أراد ذلك ، لا على أنه أراد أنه عوض من الياء نفسها ، لكن الأكثر حمل كلام سيبويه على ظاهره . وأن الياء حذفت استتقالاتها (١/١٤) وعوض منها التنوين .

=

فكيف يكون التنوين عوضاً عن شيء غير موجود ، أم أنهم يعتبرون الحركة موجودة بحسب الأصل ، لا بحسب اللفظ . هذا وقد رأيت الملقى بعد هذا التنوين عوضاً عن الياء وحركتها معاً (الرصف ص ٣٥١) .
وقال المبرد : فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض ، لأنه أنقص من باب ضواريب ، وكذلك « قاضر » لو سميت به امرأه لانصرف في الرفع والخفض ، لأن التنوين يدخل عوضاً عما حذف منه فأما ضواريب فلا يجرى . لأنه يتم فيصير بنامه خلاف ما لا علة فيه . فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوار فحقه إذا حرك آخره في الرفع والخفض ألا- تجزيه ولكن يقول : مررت بجواري . كما قال .

فلو كان عبد الله مولى هجرته

ولكن عبد الله مولى مالياً

فقد أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه « (المقنضب ١/٢٨٠)
قد يفهم من كلام المبرد : « فإنما انصرف باب جوار » أن تنوينه تنوين صرف وقد فهمنا أنه يرى أنه عوض عن حركة الياء ، ولكنه عاهد فقال : « لأن التنوين يدخل عوضاً عما حذف منه ، فلعله يقصد بالصرف هنا المعنى الشامل ، وهو أن الصرف معناه التنوين ، وليس المراد بالصرف هنا أنه خاص بتنوين التمكن ، فبعرف أن تنوين التمكن يقال له أيضاً تنوين الصرف . وقول المبرد « انصرف باب جوار في الرفع والخفض » لأنه أنقصر من باب ضواريب « ينسبه قول الأخفش الآتي ، وهو أن التنوين هنا تنوين صرف . لالتحاقه بعد حذف الياء بأوزان الأحاد ، وخروجه عن وزن « مفاعل » . ونلاحظ أن المبرد استخدم المصطلح البصري والمصطلح الكوفي فالمصطلح هو « الممنوع من الصرف » والمصطلح الكوفي « ما لا يجرى » فالصرف عند الكوفيين هو الإجراء أنظر قول الزجاج في (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢) .

(٢٨) في جميع النسخ (عوض) بالرفع والصواب بالنصب على

الحال .

وذهب الأخفش الى أنه تنوين صرف لالتحاقه بعد حذف الياء بأوزان الاحاد ، كسسلام وكلام (٢٩) ، وخروجه حينئذ عن وزن مفاعل المانع من صرفه . وردّ بأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منوبة بدلين الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل ، قاله فى المغنى (٣٠) .

(٢٩) قال الأخفش فى معانى القرآن ص ٢٩٨ عند قوله تعالى فى سورة الاعراف الآية رقم ٤١ . « لَهْمُ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ » ، ومن فوقهم عواشر » فإنما انكسر قوله : « عواشر » ، لان هذه الشين فى موضع عين فواعل ، فهى مكسورة ، واما موضع اللام منه فالياء . والياء والواو اذا كانتا بعد كسرة وهما فى موضع حرك برفع أو جر صارتا ياء ساكنة . وادخلت عليها التنوين وهو ساكن ذهبت الياء لاجتماع الساكنين . « انتهى » لا يفهم من كلام الأخفش انه تنوين صرف كما لا يفهم منه على وجه التحديد انه تنوين عوض . ولكن يفهم من كلامه ضمنا أن التنوين هنا لم يأت عوضا عن الياء ولكن سبب حذف الياء دخول التنوين عليها فلم تحذف أولا وجيء بالتنوين عوضا عنها . كما أننا نفهم أن قول الأخفش مناقض لما حكوه عنه من أن هذا التنوين تنوين صرف انى به بعد حذف الياء لالتحاقه بأوزان الاحاد . ولعل هذا الرأى الذى حكوه عنه من كتاب له آخر .

بقى بعد ذلك أن أقول : اذا كان الأخفش يرى أن دخول التنوين على مبدل « جوارى » هو السبب فى حذف الياء ، أى أن صيغة « مفاعل » كانت مكتملة ، إذا كان يرى ذلك فلماذا - إذا - دخلها التنوين . لعله يرى أن الياء الساكنة فى نحو « جوارى » لا تقوم مقام الحرف الصحيح فانقص الجمع عن صيغته المانعة من الصرف ، فدخل تنوين التمكين فحذف الياء الساكنة التى لا يعتد بها الأخفش .

هذا وفى التعليق القادم مباشرة تكملة لهذا البحث .

(٣٠) أنظر المغنى ص ٢٣ وممن ردوا على الأخفش رآيه هذا ابن الحاجب فى أماليه (أنظر الجزء الثالث ص ١٨ الأملية الثالثة) قال : « والذ، يدل على اعتبار المحذوف يقتضيه الياء من جوار - أمران : أحدهما أننا نقول : هذه جوار بكسر الراء اعتدادا بوجود الياء ، ولو كانت الياء فى حكم العدم لوجب أن يقول : هن جوار فدل ذلك على أنه ليس كسلام وكلام ثم قال : « وإذا ثبت الاعتداد بها فى الحكم اللفظى حتى قدرت كالموجودة وحسب الاعتداد بها فى منع الصرف » ثم ذكر الأمر الثانى . أقول : وقد ينحصر للأخفش بتراعة من قرأ « وَلَهُ الْجَوَارُ » بضم الراء .

قال : وقد وافق على أنه لو سمي بكتف امرأة تم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز (٣١) صرف هند ، والتعبير في ملحق هذا النوع بالمنقوص من الاسم الذي لا ينصرف أولى من تعبير الشيخ خالد الأزهرى في شرح التوضيح بما كان كجوار وغوانس من الجموع المعتدلة الآتية على وزن فواعل لشمول الاول لنحو أعيم (٣٢) ويعيىل مصغرى أعمى (١٤/ب) ويعيلى فإنهما ممنوعان الصرف لكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو أبطر ويبيطر ، وتنوينهما عوض من الباء المحذوفة وليس من الجموع المعتدلة الآتية على وزن فواعل فهما خارجان عن كلامه المذكور ، وإن صرح بعد ذلك فيه بأن تنوينهما ينتظم فى سلك تنوين العوض عن الباء . ولعله أخذ ذلك (٣٣) من قولهم : إذا خلا جمع مفاعل المنقوص من (ال) والاضافة أجرى فى الرفع والجر مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه حيث قيدوا بالجمع .

واعلم أن فى كلامهم هذا ما يوهم أن تنوين نحو قاض من هذا النوع

هذا وقد سبق قريبا ما يفيد أن الأخفش يرى أن دخول التنوين فى هذا الجمع كان سببا فى حذف الياء ، ولم يكن حذف الياء سببا فى رد التنوين الى هذا الجمع بعد أن نقص عن صيغة الجمع المانع للصرف فصار تنوين تهكين 'ردت الى الاسم بعد زوال المانع . وقلنا : هذا رأيه فى « معانى القرآن » فله خالفه فى كتاب آخر نقل منه العلماء رأيه هذا .

اقول : إن لى رأيا فى حسم هذا الخلاف بين الأخفش ومعارضه فالأخفش يرى أن الياء الساكنة فى نحو غواشى وجوارى لاعتداد بهما فيكون وزن « مفاعل » المانع من الصرف نقص فيعود التنوين ، لأن تنوين التمكين مقدر فيه ، فإذا خف الاسم بالنقص ظهر التنوين المقدر .

(٣١) فى (ب) جوزا والصواب ما هنا .

(٣٢) أصله . أعمى ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل على وزن « أفعل » على وزن « أخرج » ومثله قاض علما لامرأة . « حاشية الشميخ حسن العطار على شرح الأزهرية ص ٣٥ » .

(٣٣) ساقط من نسخة (ب) .

كما غلظ فيه بعضهم (٣٤) ، وليس كذلك (١/١٥) بل هذا يخالفه من وجهين : أحدهما أن جره بفتحة مقدرة ، وجر نحو قاض بكسرة مقدرة . ثانيها أن تنوين نحو جوار تنوين عوض بدليل سقوطه حالة النصب ، ورجوع المعوض نحو « سيروا (٣٥) فيها ليالى » ، وتنوين نحو قاض تنوين صرف بدليل ثبوته حالة النصب مع الياء فى الياء نحو « وداعياً إلى (٣٦) الله بإنذنه » عطفا على المنصوبات قبله ، ولو كان عوضا لسقط ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض وكلام المغنى كالتصريح فى ذلك ، فانه قال وقد سألنى بعضهم : كيف عطف المرفوع على المجرور فى قوله تعالى « لا يَنْكِحُهَا (٣٧) إِلَّا زَانٍ أَوْ مُسْرِكٌ » فقالت . له فهلا استشكلت ورود الفعل مجرورا وببیتنت له أن الأصل « زانى» بياء (١٥/ب) مضمومة تم حذف الضمة للاستتقال فاحذفت الياء لالتقاء ساكنة هى والويين : انتهى .

فيفيد أن تنوين قاض وزان ونحوهما ليس عوضا من الياء ، لأنها لم تحذف الا بعد دعوله لالتقاءها معه ساكنة بخلاف الياء فى نحو جوار

(٣٤) لعل المصنف سها فظن أن بعضهم واهم فى جعله تنوين « قاض » مثل تنوين جوار . فالتأني بآن التنوين فى « قاض » إذا سمي به امرأه مثل تنوين جوار على حق وذلك لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فالتنوين فى هذه الحالة تنوين عوض ، ويدخل فى باب جوار . أما كون « قاض » مثل التنوين فى جوار فإنما يقصدون أن ذلك فى حالة نسبية امرأة بقاض ، وقد مر بنا نص المبرد . وهو قوله « وكذلك » قاض « لو سميت به امرأة لانصرف فى الرفع والخفض ، لان التنوين يدخل عوضا عما حذف منه أنظر ص ٦٠ .

فالمصنف لم يدرك هذا القيد وهو منع نحو « قاض » من الصرف فى حالة التسمية فوهم أن غيره واهم . أقول ذلك ، لأننى - فيما أعلم لم أجد احدا جعل التنوين فى « قاض » الذى لم يسم به مثل التنوين فى « جوار » . ومن الجائز أن يكون بعض النحاة قال بذلك ولكننى لم أطلع على هذا الراى لأن فى أى كتب من كتب النحاة .

• (٣٥) سورة سبأ آية ١٨

• (٣٦) سورة الاحزاب آية ٤٦

• (٣٧) سورة النور آية ٢

وغواش، فإنما حذفت منه تخفيفا كما تقدم ثم عوض منها التنوين ، وسمى تنوين عوض من حرف .

والثالث : وهو العوض عن مفرد ، وهو اللاحق لما يلزم الاضافة من المعربات أو 'تنوى فيه الاضافة نحو كل' وبعض إذا 'قطعا عن الاضافة .

وقائده طلب الایجاز نحو « كل في فلك » (٣٨) يسبّحون « و « مضاننا (٣٩) بعضهم على بعض » والأصل كل إنسان (٤٠) ، وعلى بعضهم ، فحذف الاسم المضاف اليه وهو انسان في الاول (١/١٦) والضمير في الثانى . وعوض عنه التنوين ، ولما اختص بالمضاف - ولا يكون إلا إسما - كان من قسم الخاص به ، فاعلم . وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التى كانت تعارضه ، حكاها في المغنى (٤١) واختاره ابن الحاجب ، قيل وهو الصحيح . ولم يذكر هذا النوع فى التوضيح . قال الشمسى الأنصارى . ولعله يرى انه من قسم تنوين التمكين . لأن الاضافة لم تنو . نظيره تنوين قبل وبعد لزوال ما يعارضه فى اللفظ من الاضافة (٤٢) : انتهى .

(٣٨) الآية فى سورة يـسـ رقم ٤٠ هكذا « وكل في فلك يسبحون » بالواو .

(٣٩) سورة البقرة آية (٢٥٣) .

(٤٠) ليس المفرد فى « كل في فلك » لكلمة انسان ، اذ ليس المعنى كل إنسان فى فلك ، ويبدو أن المؤلف يقصد الآية « قل كل يعمل على نكاله » أى كل إنسان ولم يذكرها .

(٤١) انظر المغنى ج ٢ ص ٢٤ . ولعل القائل بأنه تنوين تمكين هو الزمخشري قال : « انما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة ، والاضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع رجع الى ما كان عليه (الأشباه والنظائر ١/١٢١) .

(٤٢) وهنا بحث أقدمه فى هذا المجال . هناك فرق بين ثلاثة أنواع من المضاف : النوع الأول ما تنوينه يذهب بالاضافة ويعود عند عدمها

وقد يعارض هذا الترجي (٤٣) صنيعة في المعنى فإنه حكى كونه
للممكن بلفظ قيل الدالة على الضعف ساكتا عليه . وقوله الشيخ خالد

مثل : قلم محمد . كتاب على ، وهذا إضافته جائزة . ويسمى التنوين فيه
تنوين التمكين . والنوع الثانى يشترك مع الاول فى أن تنوينه يذهب عند
الإضافة ويرد عند عدمها ويكون هو عوضا عن المضاف . وهذا إضافته واجبة
فلا يكون الا مضافا .

ومن هنا يظهر الفرق بين النوع الاول وذلك فى الكلمات الاتية .
كل . بعض . أى . مع .

فالاول إضافته جائزة والثانى اضافته واجبة ، فلما كان الثامى
إضافته لازمة حكمنا بأن التنوين انما جاء به عوضا عن المضاف . ولم
نحكم بذلك على النوع الاول . ومن هنا ظهر بطلان قول القائل : (وإذا صح
أن نقول بأن التنوين فى كل وبعض للتعويض عن المضاف اليه فلم لا نقول
بأن التنوين فى « قلم » مثلا للتعويض أيضا ؟ حيث انه من الممكن أن نقول .
قلم محمد ، بدون تنوين فاذا لم توجد الإضافة وجد التنوين كما فى كل
وبعض » (ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ص ١٠٠ . للدكتور عوض
الجهوى) .

أما النوع الثالث من المضاف فهو الذى تكون اضافته لازمة مثل
النوع الثانى وهو : قبل وبعد وما أشبههما من الظروف . وعند حذف
المضاف فانت بين ثلاثة احوال . إما أن تنوى لفظ المضاف إليه فكأنه لم
يحذف ، فيبقى المضاف على حاله غير منون وإما أن تنوى معنى المضاف
إليه فكأنه لم يحذف ، فيبقى المضاف على حاله غير منون وإما أن تنوى
معنى المضاف اليه بعد حذفه فيبنى المضاف على الضم (والفرق بين نية
اللفظ ونية المعنى أن نية اللفظ تكون بلفظ محدد معين بحروف معينة
ونية المعنى ليس لها لفظ معين . والحالة الثالثة لا ينوى فيها لفظ المضاف
اليه ولا معناه . وحيث يدخله التنوين وهذا التنوين جاء بعد حذف
المضاف اليه مع عدم نية لفظه أو معناه . أما التنوين بعد حذف المضاف اليه
بعد كل وبعض فلأن المضاف اليه منوى اللفظ والمعنى ، ومن هنا
افترق النوع الثانى وهو تنوين كل وبعض عن النوع الثالث وهو تنوين قبل
وبعد . فالتنوين فى قبل وبعد لم ينو فيه اللفظ ، ولا المعنى ، والتنوين
فى كل وبعض نوى فيه لفظ المضاف ومعناه . ولو كان مثل التنوين فى قبل
وبعد لحذف كما حذف فى قبل وبعد ، ولكنه تنوين جاء عوضا عن المضاف

رحمه الله كغيره بعد تصحيح أنه للتمكين (١٦/ب) يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها لم يسعه فى معرض الاستدلال لذلك كما سبق الى بعض الافهام ، وإلا فسائر انواع التنوين تشاركه فى (هذا (٤٤) الحكم) ذكر لبيان ما هو الراقع ، لا استدلالا فتدبره .

والرابع : وهو العوض عن حرف زائد ذكره فى المغنى ، وعزاه لابن مالك ، كجندل ، أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الألف وعوض عنه التنوين . نال فيه : والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين صرف ولهذا يجر بالكسرة ، وليس ذهاب الألف التى (هى (٤٥) علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش .. انتهى .

فائدة : الألف لا تكون أصلا فى (١/١٧) الأسماء المتمكنة ولا فى الأفعال ، وانما تكون زائدة نحو ضارب أو منقلبة عن واو نحو دعا وعصا أو ياء نحو يرى وفتى ، وانما تكون أصلا فى الحروف نحو ما ولا ، لأنها جوامد ، وفى الأسماء غير المتمكنة نحو ذا ومتى .

(تنبيهه) :

عرف فى المغنى تنوين العوض بتعريف جامع للأنواع الأربعة فقال هو اللاحق عوضا من حرف أصلى أو زائد أو مضاف اليه بمفرد أو جملة .

اليه . ان كل من التنوين والاضافة تتميم للمضاف ، ولذلك لا يجتمعان . ولكن من الأسماء ما يتم معناه بدون إضافة كالنوع الأول فلم يكن التنوين فيها عوضا . ومن الأسماء ما لا يتم معناها بدون المضاف اليه وإضافتها لازمة مثل كل وبعض ، واى ، وأية ، فلما حذف المضاف اليه كان لابد من عوض وهو التنوين الذى سباه النحاة (تنوين العوض عن مفرد) . هذا اجتهدى وأرجو أن أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء فى هذه المسألة الغامضة التى صال فيها علماء اللغة وجالوا ، واختلفوا ولكنهم اجتهدوا ، ولكل مجتهد نصيب . أتأبنا الله وإياهم بفضل من عنده (انظر شرح الفصل لابن يعيث ج ٨ ص ٣١) .

(٤٣) الترجى ، أى قول الأنصارى السابق : « ولعله يرى » .

(٤٤) فى نسخة (ج) ذلك وكلمة الحكم ساقطة .

(٤٥) ساقط من (ج) .

(الأنواع الأخرى من القسم الأول)

النوع الثانى من نوعى المختص بالاسم ، وهو ما لا تحاول به الدلالة على الاسمية لكنه يجلب لداعى الضرورة أو لجرد تكثير اللفظ وبحوها على ما سيأتى أيضا ان شاء الله تعالى .

وهو أربعة أنواع أيضا .

الأول : تنوين الاضطرار ، وهو اللاحق فى حال (١٧/ب) الضرورة للمنادى المضموم نحو قول الأحوص (٤٦) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وَأَنْتِيسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

فان تنوينه ليس للتمكن كما قاله فى المغنى (٤٧) لأن الاسم وهو مطر مثلا مبنى على الضم . ونقل شيخ الإسلام فى حاشيته عن بعض المحققين . إنه راجع فى التحقيق الى تنوين التمكن ولكن ضروره سبب لإظهار التنوين الذى كان له قبل النداء .

نم هذا البيت من قصيدة تصف حال مطر ، وهو رجل كان دميما هو أقبح الناس وحال امرأته سلمى ، كانت أجمل النساء ، وأحصنهن وكانت تريد غرقه ، ومطر لا يرضى بذلك فتقوله : سَلَامُ اللَّهِ مبتدأ . وعليها خبره ، أى على سلمى . وتقوله يا مطر (١٨/أ) (علم) (٤٨) . وتنوينه للضرورة وفيه الشاهد .

(٤٦) ديوانه ١٧٣ تحقيق إبراهيم السامرائى مطبعة النعمان بالنجف الأشرف ١٣٨٩ م .
(٤٧) المغنى ٢/٢٤ .
(٤٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .

الثانى : تنوين الزيادة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف كما قاله شيخ الاسلام رحمه الله فى حاشيته كقول امرئ القيس (٤٩) :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خَدْرَ عُنِيْزَةٍ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مَرْجِلِيْ

وفاقا لابن الخباز حيث جعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما براسه . وخلافا لبعضهم حيث جعلها قسما واحدا وهو تنوين الاضطرار كما نقله عنه فى المغنى فقال : وزاد بعضهم سابعاً وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى . المضموم . وظاهر كلام التنبخ خالد الأزهرى فى شرح التوضيح ميل إلى هذا (٥٠) . وكلام بعض بقتضى (١٨/ب) أن المراد بتنوين الزيادة بتنوين المنادى المضموم ، وتنوين الضرورة تنوين صرف ما لا ينصرف ، والأمر فى ذلك قريب ، والأقرب الى تنوين صرف ما لا ينصرف تنوين التمكين . قال فى المغنى لأن الضرورة أباحت الصرف وتنوين المنادى ليس بتمكين لبناء الاسم على الضم كما تقدم فافتسرقا . وأما معنى البيت فيبوم ظرف منصوب بإذكر محذوفا . وجوز التبريزى (٥١) فى شرح المعلقات جره عطفا على اليوم المجرور فى البيت قبله (٥٢) ، ورفعته (٥٣) محذورا

(٤٩) من معلقته .

(٥٠) التوضيح ٣٧/١ .

(٥١) هو يحيى بن على بن محمد بن الحسن أبو زكريا ابن الخطيب التبريزى أحد الأئمة فى النحو واللغة والأدب . صنف شرح القصائد العشر وغير ذلك . توفى سنة ٥٠٢ (البغية ٤١٤) . انظر (شرح القصائد العشر لاتبريزى ص ١٤ ، ١٧) .

(٥٢) وهو قوله :

أَلَا رَبِّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ

وَلَا سِيَّامًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

والتصود باليوم هو ما بعد « لا سيما » قال الفراء : « لا يجوز أن يكون « يوم عقرت » مردودا على قوله « ألا رب يوم » لأنه مضاف غير

لبنائها لفظا بإضافته إلى فعل مبنى . والعدر خنسيات تنصب فسوق
تذب البعبر مستورة بتوب ، والمراد الزودج . وعنيزة (١٩/١) ابنة عم
امرىء القيس ، كان عائقا لها فاحتال فى طلب الغرة منها فعقر راحلته
يوم رحيل الحى للعدارى المتأخرات فى الركب عن الرجال فى حكاية
يطول ذكرها . وقسم متاع راحلته بينهن . فحملته . وبقيت عنيزة لم
بحملتها (تى) (٥٤) . وقال لها : ليس لك بد من أن تحملىنى معك
فانى لا أطيق المشى ، ولم اعتده ، فحملته على بعيرها . و (مرجلى)
بالمعجمة ، أى مصيرى راجلة . يقال : رجل الرجل رجل إذا صار
راجلا ، وأرجله غيره إذا صيرته كذلك . والمراد أنها لما حملته على
بعيرها ، ومال معها فى شقتها ليقبلها كرهت أن يعقر البعبر . وقولها
(لك الويلات) (١٩/ب) دعاء له على عادته العرب فى ذلك ، أو دعاء
عليه ، إذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها كما أسرار الى الاحتمالين ابن
الأنبارى (٥٥) .

محسن ، وهو معرفة ، فلا يجوز لرُب أن تقع على المعارف « وما يقال
فى « يوم عقرت » يقال فى « يوم دخلت » فكلاهما معطوف على اليوم
هى « ولا سيما يوم » (أنظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٤) .
(٥٣) لم يبين المصنف وجه الرفع محلا . قال أبو بكر الأنبارى فى
شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٣ : « اليوم موضعه رفع على الرد على
اليوم الذى بعد سيما » فهو مرفوع محلا ، مبنى على الفتح لفظا .
أقول وقد عرفنا أن الاسم النكرة بعد « لا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب
والجر . فاقول بجر يوم ورفعه على العطف على يوم فى « لا سيما
يوم » .

(٥٤) فى نسخة (أ) و (ب) شيئا بالنصب وهو الصواب .
(٥٥) أنظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى أو الأنبارى
ص ٣٦ قال : « لك الويلات » فيه قولان : أحدهما أن يكون دعاء منها
عليه فى الحقيقة ، إذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها ، والآخر أن يكون دعاء
منها عليه فى الحقيقة ، إذ كانت تخاف أن يعقر بعيرها . والآخر أن يكون دعاء
منها له فى الحقيقة كما تقول العرب للرجل إذا رمى فأجاد : قتله الله
ما أرماه » أقول : وتقول العرب : ويلمه فارسا .

والنساءه في (عنيزة) حيث نون وهو ممنوع الصرف .

الثالث : المهوز : ويسمى تنوين الشاذ ، وهو اللاحق للمهموز من أسماء الانتساره مثل (٥٦) هؤلاء قومك حكاه أبو زدد عن العرب . قال : ولكن لا يحاولون به معنى .

وفائده مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف (قبعثري) (٥٧) ونقل في المغنى عن ابن مالك أن الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كذون ضيفن . وليس بتنوين قال : وفيما قاله نظر ، لأن الذي حكاه سماها تنويناً لهذا دليل على أنه سمعه في (١/٢٠) الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك . وقد علم مما قررناه في الأنواع الثلاثة اختصاصها بالاسم .

الرابع : تنوين الحكاية اللاحق للألفاظ المحكية بعد لحوقه بها جئلاً كانت أو مفردة كتأبط شراً ، وكما إذا سميت رجلاً أو امرأة بعائلة لبيبة فذاك تحكى اللفظ المسمى به بما كان عليه قبل التسمية من تنوين ونحوه تنبيهها على ذلك ، وإن كان فيه العلمية والتأنيث . (قاله) (٥٨) ابن الخباز . وقال ابن هشام : وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف ، لأن الذي كان قبل التسمية حكى بعدها . (٦٠) انتهى .

ومن ثم يعلم اختصاصه بالاسم ، إن لا يسوغ (٢٠/ب) قبس حكايته دخوله على غيره .

(٥٦) يقول مثل هؤلاء وكلمة (مثل) توحى بأن للكلمة أمثال ، وما هي إلا لكمة واحدة تنتهى بالهمزة من أسماء الاشارة هي هؤلاء .
(٥٧) سعيد بن أوس أبو زيد الانصارى توفي ٢١٥ هـ (البغية ٢٥٤) .

(٥٨) الجمل الضخم .

(٥٩) في (١) قال بدون ضمير والنصواب ما فى (ب) و (ج) .

(٦٠) المغنى ص ٢٥ .

القسم الثانى

وهو ما لا نحاول به الدلالة على الاسمية

القسم الثانى المشترك بين أنواع الكلمة من اسم وفعل وحرف (١) .
وتختلف فائدته بحسب اختلاف ملحوقه .

وهو نوعان . تنوين الترثم ، والتنوين الغالى على ما فيها من
خلاف ، وهو قولان : أحدهما أنهما نونان ، ولبسا من أنواع التنوين
حقيقة فى شىء . (افترقت) (٢) أصحاب هذا القول فرقتين : فرقة
ذهبت - كأبى الحجاج بن معزور (٣) فى الترثم - إلى أنه 'نـون'
مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه فى نحو رأيت زيدا . وقد زعم أنه
ظاهر قول سيبويه .

وكالزجاج والسيرافى - فى الغالى . الى أنه نون (إنْ) (٤) الزادة
من الشاعر فى آخر كل بيت إيدانا بتهامه فحذفت (١/٢١) الهمزة لضعف

(١) قال الرضى فى شرح الكافية ١٤/١ : ولم يسمع دخولها
(أى تنوين الترثم) فى الحرف ، ولا يمتنع ذلك فى القياس .

(٢) فى (ب) وافترق . وكلاهما صواب ، لأن التانيث جائز .

(٣) هو يوسف بن معزور أبو الحجاج من أهل الجزيرة الخضراء .
الف شرح الايضاح للفارسي ، والرد على الزمخشري فى مفصله وغير ذلك
مات بمرسية فى حدود ٦٢٥ هـ (البغية ٤٢٤) .

ذكره أبو حيان فى ارتشاف الضرب ٣١٦/١ وذكر أنه يرى أن
الأقسام المختصة بالاسم كلها نوع واحد ، وهو تنوين التمكين وقال
وظاهر مذهب سيبويه فى الذى يسمونه تنوين الترثم انه ليس بتنوين ،
انما هو نون " بدل " من الهمزة (أى الألف) لا تنوين . فعلى هذا لا يكون
التنوين الاقسما واحدا ، وهو نونين التمكين والمسمى تنوين الصرف
(ارتشاف ٣١٣/١)

وورد ذكر ابن معزور فى التذييل والتكميل ٢٨٥/١ مبحث
التنوين .

(٤) هل الشاعر 'يزيد' « إن » بعد كل بيت إيدانا بانتهائاته
ولماذا « إن » ؟

أقول : هذا ليس ببعيد عن الصواب ، لأن همزة « إنْ » تبدأ من أقصى
الحلق وتخرج نونها من التجويف الأنفى فتحدث رنيناً فاهتدى العرب الى
بيان انتهاء القول بصوت (إنْ) الذى يشبه دقة الساعة فى عصرنا فنشعر
بنهاية وقت وابتداء آخر .

الصوت بها ، فتوهم السامع أن النون تنوين . وفرقة ذهبت الى أنهما نونان زیدتا فی الوقف كما زیدت نون « ضیفن » فی الوصل والوقف . قاله ابن مالك فی التحفة وتبعه ابنه فی نكت الحاجبية . وتقدمت الاشارة اليه فی ابتداء الكلام فی قسم المختص (٥) . قال ابن هشام فی التوضیح : وهو الحق لثبوتهما مع « ال » ، وفی الفعل ، وفی الحرف ، وفی الخط والوقف كما يظهر لك فیما یأتی من الأمثلة . ولحذفهما فی الوصل ، وليس نئیء من أقسام التنوين كذلك . وعلى هذا التتسیر فجميع الأقسام مختصة بالاسم فلا یردان على من أطلق من النحاة أن الاسم يعرف بالتنوين (٢١/ب) (باعتبار) (٦) ما فی نفس الأمر . أما باعتبار تسميتهما تنوينین فیردان .

القول الثانی أنهما نوعان من التنوين ، لهما خصوصیات ، منها جماعة « ال » والاتصال بغير الاسم .

(تنوين الترتم)

فالنوع الأول وهو تنوين الترتم هو اللاحق للـقوافی المطلقة والأعاریض المـصـرعة وأعدى بالأعاریض المـصـرعة التي غیرت لتـسـوازی ضربیها ، وبالقوافی المطلقة التي آخرها أحد الحروف الثلاثة التي هی الألف والواو والماء المولدات من إشباع الحركة المسماة للعروضیین بحروف الاطلاق ، وللنحویین بحروف العلة ، وللقراء بحروف لماد واللين . مثاله قول جریر (٧) :

أَقْلَى اللُّؤْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِثَابِ

وَقَوْلِي - إِنْ أَصْبَتِ - لَقَدْ أَصَابَنِ

(٥) أنظر ص ٤٧ .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) ديوانه ص ١٤ طبعة الصاوي ١٩٥٣ .

فلحق العروض والقافية ، وهما « العِتَابَيْن » وأصَابَيْن » (١/٢٢) ،
والأصل « العتبا » و « أصابا » فجاء بالتنوين بدلا من الألف المحذوفة
لغرض .

وفائدته - كما قال العز الحاضري (٨) - تحسين الانشاد .
وتحسينه إما بالترنم ، أى التغنى كما صرح به ابن يعيتس (٩) مدعيا أن
الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغن (١٠) وتبعه شارح اللباب .
فقال : إنما جىء به لوجود الترنم ، (وذلك لأن حرف الحلق مدة فى
الحلق (١١) ، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم ، لأن التنوين 'غنة' فى
الخيْسُوم .

وإما بترك الترنم على ما صرح به سييويه وغيره من المحققين من أن
الترنم (١٢) ، وهو التغنى إنما يحصل بأحرف الإطلاق ، لقبولها لمد
الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها (٢٢/ب) ،
فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس . وأما الحجازيون
(فلا) (١٣) ، لأنهم يدعون القسوافى على حالها فى الترنم ، ومن ثم
اختلف هؤلاء القائلون بأنه بدل من الترنم على قولين :

(٨) لعله محمد بن محمد بن هلال الحاضري . أو أخوه محمد الولوى
الحاضري ، ذكرهما السخوى فى الضوء اللامع ٨١/٩ .
(٩) هو يعيتش بن على بن يعيتش بن محمد الحلبي موفق الدين
أبو البقاء المشهور بابن يعيتش فى رمضان سنة ٥٥٣ هـ وتوفى سنة ٦٤٣ .
من تصانيفه شرح المفصل . وهو أشهر شروح المفصل
(البغية ٤٢١) .

(١٠) انظر شرح المفصل لابن بعيتش ٣٣/٨ ، ٣٤ .
(١١) الصواب : لأن حرف العلة . والتصحيح من شرح اللباب الذى
نقل عنه المصنف ص ١٣ ، مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية ، وانظر
ص ١٣ ، ١٤ قسم الدراسة .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

أحدهما :

التعبير بالترنم غير صواب ، لما فيه من الإبهام . والصواب أن يقال : تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف (١٤) من نسيوخ ابن هشام فى اللمع الكاملية .

والثانى :

يجوز أن يقال : تنوين الترنم على حذف مضاف ، وهو اختيار ابن مالك فى سرح (١٥) الكافية .

واختلاف تعبير هؤلاء فى تقدير المضاف ، فقدروه بعض " أعر كابد مالك فيما نقله المرادى عنه بذى الترنم (١٧) ، أى المترنم .

وأولى التقديرين عندى (١/٢٣) هذا ، لأن الإسناد فيه حقيقى بخلاف الأول ، وإن كان فيه إيماء" الى التعويض والابدال والفائدة .

(١٤) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبى العز المعروف بابن المرحل . أخذ عنه جماعة منهم ابن هشام وابن الصائغ . توفى فى القاهرة سنة ٧٤٤ هـ (الدر الكامنة : ٤٠٧/٢ - طبقات الشافعية . ٢٣٠/٥) .

(١٥) عبر عنه ابن مالك فى التسهيل ص ٢١٧ بترك الترنم .

(١٦) أنظر التصريح على التوضيح ٣٦/٢ .

(١٧) ذكر ذلك المرادى عن ابن مالك فى كتابه (الجنى الدانى)

فقال : قال ابن مالك : وقولهم تنوين الترنم هو على حذف مضاف . والتقدير : تنوين ذى الترنم (أنظر الجنى الدانى فى حروف المعاني ص ٨٤) تحقيق الجهاوى رسالة بدار العلوم .

تنبيه :

ذكر العلامة ابن أبى القاسم السعدى (١٨) رحمه الله تعالى فى حاشيته على النوضيح أن ابن هشام قال فى تمواذه قد وقع للمؤلف - بمعنى ابن مالك - وهم فى تسميته هذا التنوين تنوين الترتم والصواب تنوين ترك الترتم ، إذ الترتم إنما هو فى لحرف الإطلاق وقال سيبويه - رحمه الله (أما إذا ترتموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء ، لأنهم أرادوا مد الصوت وإذا أنسدوا ولم يترتموا فأهل الحجاز يدعون القوافى على حالها فى الترتم ، وناس كثير من بنى تميم يبدلون مكان المدة النون (٢٣/ب) .. انتهى .

قال ، أى السعدى بعد حكاية ذلك : توهيمه لابن مالك رحمه الله - وهم منه وغلط عليه فإنه رحمه الله صرح فى شرح الكافية - بأن الذى يسمى تنوين الترتم إنما هو عوض من الترتم ، لأن الترتم مد الصنوت بمدة تجانس حركة الروى . ثم نقل كلام سيبويه المتقدم بأتم مما ذكر ابن هشام . ونص عليه فى شرح التسهيل (١٩) فقال . « أو إشعارا بترك الترتم . فكيف يسرع الى توهيمه مع ما نص عليه فى أشهر كتبه لا وكونه - كما قيل - علامة العلماء ، واللج الذى لا ينهى . ولكل لج ساحل .. انتهى .

(١٨) عبد الغفار بن محمد السعدى المصرى تاج الدين ابو القاسم توفى سنة ٧٣٢ هـ ذكره أبو حيان فى تذكرته ص ٦٩٩ . ٧٠٤ : (الدرر الكامنة ٣٨٦/٢) ولم أعرف اسم ابنه هذا صاحب الحاشية على التوضيح . (١٩) العبارة التى رأيتها فى شرح التسهيل لابن مالك فى الجزء الأول صفحة ١٠ . هى « وإما أن يكون عوضا عن مدة الإطلاق فى روى مطلق فلا يختص باسم ، لأن الروى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض اسم . وذلك فى لغة تميم كإشهاد بعضهم .

أَقْلَى اللُّومَ عَادِلَ وَالْعَابِينَ

وَقَوْلِي إِنْ أَصِيتَ لَقَدْ أَصَابَنِي

وعبارة ابن مالك هنا لا نفهم منها ما إذا كان الترتم بالتنوين أو تركه التنوين ، فمن أين نقل ابن السعدى هذا ؟

وكلام شيخ الاسلام الجد رحمه الله (١/٢٤) فى حاشيته صريح فى أن توهيمه إنما هو للشيخ بدر الدين (٢٠) ، لا لوالده . وهذا مخالف لما يقتضيه كلام السعدى المذكور ، وعبارته فى الحاشية المذكورة .

وجعل المصنف فى شرح شواهد بدر الدين أن من أوهام بدر الدين وأوهام غيره تسمية هذا التنوين تنوين الترثم . وإنما الصواب . تنوين ترك الترثم فجعله وهما وعبر به هنا ، والصواب أن لا يقال : إنه وهم . بل بتأويل ، والله أعلم . . انتهى .

ويمكن الجمع بين الكلامين بأن توهيم أحدهما مستلزم لتوهيم الآخر . لاتفاقهما على هذه التسمية ، والله أعلم .

فأئده . قد يبدل التنوين من حرف الاطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم (٢١) « واللَّيْلُ إِذَا يَبْسُرُ » (٢٢) بالتنوين ، كما (٢٤/ب) ذكره فى المغنى فى حرف الكاف .

وذكر شيخ الاسلام فى حاشيته أن ما أشبه القوافى مطلقا كان مثلها فى لحوق التنوين كالفواصل فى القرآن ، نحو قراءة أبى الدينار

(٢٠) انظر (شرح الألفية ص ٢٣) لبدر الدين محمد بن الامام جمال الدين المشهور بابن مالك سبقت ترجمته ص (٢١) فى البحر المحيط ٦٧/٨ ما نصه « وقرا أبو الدينار الأعرابى والفجر ، والوتر ، وسر بالتنوين فى الثلاثة ، قال ابن خالويه : هذا كما روى عن بعض العرب أنه وقف على آخر القوافى بالتنوين وإن كان فعلا ، وإن كان فيه الألف واللام قال الشاعر : « أَقْلَى اللوم . . وذكر البيت » ثم قال أبو حيان : « وهذا ما ذكره النحويون فى القوافى المطلقة اذا لم يترنم الشاعر . وهو أحد الوجهين للذين للعرب اذا وقفوا على الكلم فى الكلام ، لا فى الشعر . وهذا الأعرابى أجرى الفواصل مجرى القوافى » وهذا النص سيذكره المؤلف .

(٢٢) سورة الفجر آية ٤ .

الأعرابي ، والفجر والشفع (٢٣) والوتر ، بنونين الثلاثة ، قال ابن خالويه : الحق به التتوين من حيث أن الفواصل تشبه القوافي في الشعر ، أى وأجرى الوصل مجرى الوقف كما فى قوله نعالى « الرسولا » (٢٤) و « السبيلا » (٢٥) و - الظنونا » (٢٦) و « المتعالى » (٢٧) . ونحو ذلك إيضاح المصراع فى اصطلاح العروضيين اسم لأحد شطرى البيت ، والعروض اسم للجزء الأخير من البيت ، والروى اسم للحرف (١/٢٥) الذى تلزمه القافية ، ويسمى به فيقال : قافية لامية أو رائية أو نحوها . والقافية اسم للحرف الأخير من البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى تقبى الساكن ، وقبل مع المتحرك نحو « لأمها » من قولك « أعلامها » وهذا مذهب الخليل وهو الراجح من أقوال خمسة ، ثانيها وهو مذهب الأخفش إنها هى الكلمة الأخيرة من البيت كأعلامها بأسره وثالثها وهو مذهب قطرب (٢٨) أنها الحروف التى تبنى عليها القصيدة ، فلا فرق بينها وبين الروى على هذا . ورابعها وهو مذهب ابن كيسان (٢٩) انه كل ما لزم اعدانه فى البيت وخامسها انها البيت بأسره . وفى اشتقاقها وكونها بمعنى نابغة او (٢٥/ب) متبوعة كلام ليس هذا موضع ذكره .

-
- (٢٣) ليس قوله « الشفع » فاصلة . والصواب . والفجر ، والوتر ، ويسر . وقد سبق ذكر هذا النص قريبا فى الهامس .
- (٢٤) نهاية الآية ٦٦ من سورة الاحزاب .
- (٢٥) الآية ٦٧ من سورة الاحزاب .
- (٢٦) نهاية الآية رقم ١٠ من سورة الاحزاب .
- (٢٧) نهاية الآية ٩ من سورة الرعد .
- (٢٨) هو محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وكان يدلج اليه فاذا خرج رآه على بابة فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به مات سنة ٢٠٦ (البغية ١٠٤) .
- (٢٩) هو محمد بن ابراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى . أخذ عن المبرد ونعلب ، من تصانيفه المذهب فى النجو . معانى القرآن . علل النحو . ما اختلف فيه البصريون والكوفيون مات سنة ٣٢٠ هجرية (البغية ص ٨) .

وفى الاقتصار على ما ذكرناه كفاية فى الايضاح (٣٠) .

نم اذا علمت اشتراك هذا النوع بين أنواع اللكمة الثلاثة ، فمثاله
فى الاسم قول العجاج (٣١) :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدَّهْوَعُ الذُّرْفَنُ

وفى الفعل قوله من قافية أخرى (٣٢) :

مِنْ طَلَلِ كَالْأَتْحَمِيِّ أَتَهَجَنْ

وقد اجتمعا فى بيت جرير السابق ، فإن الأول . وهو (العتائين ' /
اسم ، والنانى هو « أصاين ' » فعل . ومثاله فى الحرف قول النابغة
الذبياني (٣٣) :

إِهْدِ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابِنَا

لَنَا تَزَلُ بِرِحَالِنَا ، وَكَانَ قَدَرِنَا

(٣٠) استطرد المؤلف الى الحديث عن القافية بمناسبة تنوين الترميم
والغالى اللذان يتعلق الحديث عنهما بالقوافى . فذكر الخلاف فى القافية .
وبين العروض والضرب والروى . ولكنه ترك أهم مسألة يتعلق بها بيان
الفرق بين التنوين الغالى وتنوين الترميم . كان عليه أن يبين معنى القافية
المطلقة والقافية المقيدة ، وكيف تكون تفعيلة الضرب تامة أو ناقصة حتى
يتضح التنوين الغالى ، ويبدو لنا كيف يكون زائدا عن الزين . ولكن الرجل
راح يبين لنا الخلاف حول مفهوم القافية ، ولذلك كان استطراده هنا
لذيل الجدوى فى توضيح الفرق بين هذين النوعين من التنوين .
(٣١) أنظر الديوان ملحقاته ص ٨٢ بعناية وليم بن الورد ليبسك

١٩٠٣ م .

(٣٢) أنظر الديوان ص ٧ .

(٣٣) أنظر الديوان ص ٨٩ ، وهو البيت الثانى من القصيدة المعروفة
بقصيدة المتجردة وهى امرأة النعمان .

ومعنى الأبيات الأربعة : أما الأول منها وهو ببت جرير « فأقلنى »
أمر من الإقلال ، أى القلة « والنوم » بفنح اللام (١٦/٢٦) العذل ، و « عاذل »
بفتح اللام ترخيم عاذلة على لغة من ينتظر ، والعتابن : عطف على اللوم ،
و « لقد أصابن » مقول قولى ، وجواب الشرط محذوف تقديره إن
أصبت أنا (٣٤) لا تعذلى ، وقولى : لقد أصاب قاله العيني .

وقال شيخ الاسلام فى حاشيته : لقد أصاب : جواب قسم محذوف ،
والقسم وجوابه معمول « لقولى » الواقع قبل « إن أصبت » الذى
هو (٣٥) دليل جـواب الشرط على المرجح ، خلافا للكوفيين والمبرد
وأبى زيد فالجواب محذوف مماثل لدليله السابق ، وليس هو من اجتماع
شرط وقسم ، وإلا لكان مجردا من اللام على أنه جواب الشرط ، لأنه السابق
حذف وليس هنا ذو خبر ، فاعلم ذلك .. انتهى .

(٣٤) هذا السرح منقول عن شرح شواهد الألفية للعيني الموجود
على حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٣٠/١ ولكن الضمير
فى « أصبت » ليس ضمير المتكلم الذى هو الشاعر ، ولكنه ضمير المخاطبة
والمؤلف ذكر الضمير « أنا » يظن أن الضمير فى « أصبت » للشاعر ، ولكن
العيني لم يذكر هذا الضمير . لأنه فهم الفهم الصحيح وهو أن الضمير
بعاذلته وهو التاء المكسورة فى « أصبت » فالشاعر يريد أن يقول
لعاذلته : إن كنت على صواب فى قولك قولى : إننى على صواب ،
وليس المراد : إن كنت أنا على صواب فقولى إننى على صواب كما فهم
المصنف .

(٣٥) هو عائد على « قولى » ، وهذا استطراد يستغنى عنه هذا
البحث . مع أنه لم يستطع أن يوضح المسألة كما يجب ونستطيع أن
نزيدها وضوحا فنقول :

أصل المعنى : يا عاذلة ، إن أصبت فقولى : والله لقد أصاب .
فقدم جواب الشرط « فقولى » وعند التقديم لم يكن هو جواب الشرط عند
البصريين ، وإنما هو دليل عليه ، وقال الكوفيون : أنه جواب الشرط .
تقدم أو تأخر . وجملة « لقد أصاب » جواب القسم الذى هو « والله »
وحذف ودل عليه لام القسم فى « لقد » فاللام فى « لقد » لام قسم .

وأما (٢٦/ب) الثانى والثالث منها وهما بيتا العجاج وتمام (٣٦) الأول :

هَنْ طَلَلْ أَمْسَى يُحَاكِي المَصْحَفَا

وصدر الثانى :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَنُوا قَدْ كَسَجَا

ف « صَاحِر » ، مرخَّم صاحب ، وترخييه نادر ، لأنه ليس يعلم ، ولا مؤنث ، و « ما » استفهامية وهاج . بمعنى هَار وتحرك ، يتعدى ولا يتعدى . وها هنا متعد ، والذرف بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة جمع ذارفة من ذرف الدمع إذا سال ، صفة للعسّون والطلل ما شخص من آثار الديار ، وجمعه أطلال وطلول ، ويحاكى ، أى ييتابه . والمعنى : أى شئ يهيج العيون الذارفة بالدموع من طلل ، أى من رؤية . طلل قد أمسى يحاكى سطور المصحف فى الخفاء لا ندارسه . والأتحمى من البرود بها خطوط دقيقة ، وليست (٢٧/أ) ياقه للنسبة فى الأصح . وقيل للنسبة الى أتحم موضع باليمن تصنع فيه البرود . والهج فعل ماضٍ ، يقال انهج الثوب إذا تلبى وأخلق . والشجو كالشجن : الحزن . والعطف تفسيري (٣٧) ، صح لتغاير اللفظين .

وأما الرابع منها وهو بيت النابغة « فأفد » بكسر الفاء معناه : قرب

(٣٦) قوله : وتمام الأول وصدر الثانى يفيد أن مشطور الترَجَز حكمه حكم بقية أوزان الشعر يقوم البيت فيه على عروض وضرب وشطر أول وهو الصدّر ، وشطر ثانٍ وهو العَجَز ، ولكن من المعروف أن الرجز المشطور يقوم للبيت فيه على شطر واحد لا صدر له ولا عجز ولذلك سموه مشطور الرجز لأن البيت يقوم على شطر واحد كما قلت : فقلوه :

يَا صَاحِرْ مَا هَاجَ الْعَيْنُ التَّذَرُّفَا

هَنْ طَلَلْ أَمْسَى يُحَاكِي المَصْحَفَا

فهذان بيتان لا بيت واحد على أصح الأقوال ، فلا داعى لما ذكره

المصنف .

(٣٧) أى عطف « صجو » على « أحزان » وهما بمعنى .

ودنا (٣٨) ، ويروى « أَرْف » ، والترحل : الارتحال ، وكذا الرحلة بكسر الراء . وأما بضمها فالمرتحل اليه . والركاب : الإبل الرواحل ، واحدها راحلة والرحال من الرحيل ، وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومزله وقوله . وكأن قدن « أى ، وكأن قد زالت وذهبت بقريضة » لما نزل « والاستثناء منقطع . والمعنى : قرب ارتحالنا ، لكن رحالنا لما نزل بعد مع عزمنا (٢٧/ب) على الانتقال . وكان : مخففة من الثقيلة قاله العيني (٣٩) .

النوع الثانى :

وهو التنوين الغالى ، ويسمى المنغالى أيضا ، وهو اللاحق للقوافى المتبددة ، والاعاربض المصرة زيادة على الوزن ، وأعنى بالقوافى المقيدة القوافى النى ليس رويها حرف إطلاق . واختلف فى سبب تسميته غالبا : فقبل : لزيادته على الوزه . لأن الغلوة فى اللغة : الزيادة وهو صريح كلام التوضيح (٤٠) .

وسمى الاخفش الحركة التى قبل لحاقه 'غلوة' . وقيل لقلته ، والقليل يسمى غالبا ، وهو قول ابن الحاجب (٤١) .

(٣٨) فى جميع النسخ « دنى » بالياء ، ولكن الألف أصلها واو بتل دعا فتكتب بالالف .

(٣٩) أنظر سواهد العيني هامش ص ٣١ ، ٣٢ من حاشية الصبان على شرح الاشمونى الجزء الاول .

(٤٠) أنظر التصريح على شرح التوضيح ٣٦/١ .

(٤١) أنظر الايضاح فى شرح المفصل ٢٧٧/٢ يقول ابن الحاجب والخامس التنوين الغالى ، وهو كل تنوين لحق قافية مقبدة وهو قليل ، فلم يذكر سبب تسميته غالبا ، وإنما وصفه بالقله ، وليس معنى هذا أن سبب تسميته غالبا قلته .

مثاله قول رؤية (٤٢) - كما قيل - :

قالت بنات العم يا سلمى وإن
كان فقيراً معدماً ، قالت : وإن

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن . وجعله ابن عبيس نوعاً من الترجم (٤٣) ، لا نوعاً مستقلاً كما (١/٢٨) تقدمت الإشارة إليه في ابتداء التقسيم زاعماً ما تقدم عنه (٤٤) من أنه يحصل بالنون ، لأنها حرف أغن ، وإنما 'سمي' المغنى مغنياً (٤٤) ، لأنه يغنى صوته ، أى يجعل فيه غنة ، والأصل عنده مغن بثلاث نوبات ، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً .

وأكثر ثبوت هذا النوع رأساً الزجاج والسيرافى ، قالاً : لأنه يكسر الوزن ، ففعل الشاعر كان يزيد « إن » الى آخر ما تقدمت الإشارة إليه من كلامهما . واختاره ابن مالك ، قال ابن هشام : وفى هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن . والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما فى « صه » و « يومئذ » . واختار ابن الحاجب (٤٥) الفتح حملاً على حركة ما قبل

(٤٢) أنظر ملحقات ديوان رؤية جمع وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ .
(٤٣) أنظر ص ٣٣ وما بعد من الجزء الثامن من شرح المفصل لابن يعيش .
(٤٤) أنظر ص

(٤٥) أقول : يقولون بالكسر وابن الحاجب يقول بالفتح ، وذلك مسألة تتوقف على انشاد الشاعر ، فهل كان الشعراء ينشدون مع فتح ما قبل هذه النون أو كسره ؟ وليس إلى ذلك سبيل اللهم إلا إذا وصلنا شئ من كلام من كانوا ينزلون البوادرى وخاصة عند بنى تميم . واسترعى نظرهم انشادهم للشعر فحدثونا عن ذلك ، وهذه مسألة تحتاج الى بحث شاق فى كلام الرواة ، وما قاله ابن الحاجب لا يعتد به .

ذون التوكيد كاضربا ، قال ابن هشام (٢٨/ب) وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان فى الوقف ، وهذا خـسلاف ما أجمعوا عليه . وقد تقدم أن الحركة قبل تسمى 'غلو' (٤٦) .

وقد اعتلّف انقائلون بأن هذا النوع تنوين (٤٧) فى فائدته ، فقال ابن يعيش : فائدته . الترتم (٤٨) أيضا .

وقال الجرجاني (٤٩) : فائدته التنصيص على الوقف ، أى لأنه لما كان مسكنا لم يعام أوصل أم وقف فلما أرادوا التنصيص على الوقف أتوا بالتنوين علامة على الوقف ، قال : وهو نظير فصلهم بالحذف فى نحو : قام زيد . وفى شرح التوضيح للتببخ خالد الأزهرى بعد حكاية الخلاف فى فائدته أنه وقع فى شرح اللب أن هذا التنوين انها يلحق الكلم اذا أريد به ترك الوقف (٥٠) ، ووصل آخر البيت الاول بأول (١/٢٩) البيت الثانى انتهى . قال ، أعنى الشيخ خالد : والتحرير الاول ، بمعنى : قول الجرجاني .

(٤٦) أنظر ص ٨٣ .

(٤٧) هذا الكلام منقول برمته من التصريح ، وليس للمؤلف غير النقل ، ولكن حدث خلاف فى التعبير هنا فعبارة التصريح « واختلف متبوتوه تنوينا فى فائدته » والباقى لا تغيير فيه .

(٤٨) أنظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣١/٨ وما بعدها .

(٤٩) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى المشهور ، أبو بكر أخـذ النحو عن ابن أخذت الفارسي ، صنف المغنى فى شرح الايضاح . المقتصد فى شرحه . الجمل . العوامل المائة وغير ذلك مات سنة ٤٧٤ (البغية ٣١١) .

ثم إذا علمت اشتراك هذا النوع بين الكلم الثلاثة فمثاله فى الاسم قول رؤية (٥١) :

وَقَائِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ

وفى الفعل قول امرئ القيس (٥٢) :

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِيرٌ
وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُنْ

كذا مثل له المراءى فى شرح الألفية (٥٣) .

ومثل له الشيخ خالد فى شرح التوضيح (٥٤) بقول العجاج (٥٥) .

مَنْ طَلَلِ كَالْأَحْمَمِيِّ أَنَّهُجِنْ

وهو "سهو" منه ، لأنه تنوين ترنم كما تقدم (٥٦) للحوقه للقوافى المطلقة وعدم زيادته على الوزن ، ومثاله فى الحرف قول رؤية المتقدم (٥٧) أولا ، أعنى قوله :

قَالَتْ بِنَاتُ الْحَيِّ يَا سَلَمَى وَإِنَّ .. الخ

(٥٠) قال شارح اللباب « وانما يلحق حيث أريد ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول بأول البيت الثانى » .

(٥١) ديوانه ص ١٥٤ .

(٥٢) ديوانه .

(٥٣) أنظر توضيح المقاصد والمسالك بنرح ألفية ابن ماذك للهرادى

ص ٢٩ .

(٥٤) التصريح على التوضيح ٣٧/١ .

(٥٥) مر الحديث عنه ص

(٥٦) أنظر ص ٨٠ وما بعدها .

(٥٧) أنظر ص ٨٤ .

الخير الذى يستر العتل . وما بأترن (٦٣) فاعل بعدئ ، و « ما » مصدرية ،
والتقدير : ويعدو على الرجل ائتماره أمرا ليس برسيد ، لأنه إذا ائتم
أمرا ليس برسيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه . و « الواو » قال العيني (٦٤)
- رحمه الله - . تصلح للاستئناف وللتعليل على معنى لام التعليل على
رأى (٣١/ب) من أثبت هذا (٦٥) ، فيكون المعنى : يا حارثُ عمرو ،
كأنى خامرنى داء لأجل عدوان الأئمار . فإن الائتمار ليس برسيد .

وان تكون زائدة على رأى الأخفنى والكوفى (٦٦) .

والشاهد نى ياتمرن حيث اتصل التنوين الغالى بآخره .

ولكن هذا آخر ما قصدنا إيراده ابضاحا لأقسام التنوين وجمعا
لما تفرق من كلام النحويين ، وعلى الله نتوكل ، وبه نستعين ، وهو
خير موفق ومعين .

ألا يا زَيْدُ والضَّحَّاكَ سَيِّرَا

فَقَدْ جَاوَزْتَمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

(٦٣) من هنا تنقص نسخة (ج) المودعة بمكتبة الرياض . والنقص
قدر صفحة أو أقل .

(٦٤) حاشية الصبان على شرح الاسموني ٣٢/٢ .

(١٥) المرجع السابق .

(٦٦) الانصاف فى مسائل الخلاف . أنظر المسألة الرابعة والسنتين .
ذكر فيها ابن الانبارى أن البصريين لا يجوزون أن تكون الواو زائدة ، وأجاز
ذلك الكوفيون ، والأعفش والمبرد وابن برهان من البصريين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه (٦٧) .

(٦٧) فى (ب) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
ت طلبها كثيرا والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين وعلى الكل
اجمعين ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وحسبنا الله ونعم
الوكيل .

وفى نهاية نسخة (١) وهى النسخة التى اتخذتها أصلا ما نصه
« قوبلت هذه النسخة على مؤلفها . كاتب الاحرف الفقير محمد بن أبى
اللطيف . لحظ الله به » وبعدها « قوبلت حسب الطاقة والامكان . الفقير
محمد بن محمد بن عمران » . . . وتحت هذا الكلام . . « الفقير
احمد بن نصر » .

أهم المصادر والمراجع

- * الأشباه والنظائر للسيوطى حيدر أباد ١٣٥٩ م .
- * الأعلام للزركلى الطبعة الثانية .
- * ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق مصطفى النحاس - مكتبة الخانجي - القاهرة .
- * الأملى النحوية لابن الحاجب تحقيق هادى حسن محمود - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الاولى - بيروت ١٩٨٥ .
- * الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - الطبعة الثالثة - القاهرة - بدون تاريخ .
- * الإيضاح (شرح المفصل) لابن الحاجب - تحقيق الدكتور موسى بنأى العليلى - مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٢ .
- * الإيضاح فى علل النحو للزجاجى - بحقن الدكتور مازن المبارك - الطبعة الرابعة - دار النفائس - بيروت ١٩٨٢ .
- * البحر المحيط لأبى حيان - الطبعة الثانية - دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣ .
- * المنية للسيوطى - الطبعة الاولى بمطبعة السادة بالقاهرة ١٣٢٦ م .
- * تاريخ الادب العربى لبروكلمان . نقله الى العربية دكتور رمضان عبد التواب راجع الترجمة السيد يعقوب بكر - الطبعة الثانية - دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٧ .
- * التبيين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين . لأبى البقاء العكبرى - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العبمن . دار الغرب الاسلامى - بيروت لبنان .
- * تذكرة النحاة لأبى حيان - تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن - نشر بدعم من جامعة اليرموك - مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م .

- * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان الطبعة الثانية - مكتبة الكتب الازهرية - القاهرة .
- * الجنى الدانى فى حروف المعانى - تحقيق عوض موسى جهاوى - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .
- * حاشية الشيخ أبو النجا على شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الجرومية - الطبعة الاولى - بمطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩ هـ .
- * حاشية التسيخ حسن العطار على شرح الازهرية لخالد الازهرى - الطبعة الاولى - مطبعة شرف موسى - القاهرة ١٢٩٨ هـ .
- * حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار احياء الكتب العربية . عيسى البابى الحلبي - بدون تاريخ .
- * حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك . لم يذكر الناشر ولا التاريخ .
- * الدرر الكامنة للعسقلانى - دار الجيل - بيروت - بدون تاريخ .
- * ديوان الأحوص الأنصارى - تحقيق ابراهيم السامرائى - مطبعة النعمان بالنجف الأشرف ١٣٨٩ هـ .
- * ديوان جرير الصاوى - مصر ١٣٥٣ هـ .
- * ديوان رؤية جمع وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ م .
- * ديوان العجاج بعناية وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣ م .
- * ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - الطبعة الاولى - دار المعارف - القاهرة ١٩٥٨ م .
- * ديوان النابغة الزبياني - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار معارف بمصر ١٩٧٧ م .

- * رصف المباني فى شرح حروف المعانى للمالقي . تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧٥ م .
- * شرح الأزهري لخالـد الأزهري على هامش حاشية حسن العطار - الطبعة الأولى - مطبعة شرف موسى ١٢٩٨ هـ .
- * شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق دكتور عبد الرحمن السيد - الطبعة الأولى - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٤ م .
- * شرح التصريح على التوضيح لخالـد الأزهري - عيسى البابى الحلبي بدون تاريخ .
- * شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق دكتور عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - بدون تاريخ .
- * شرح نواهد الألفية للعيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية .
- * شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابي بكر محمد بن القاسم الأنباري - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة ١٩٨٠ .
- * شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا التبريزي غنيـت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية ١٣٥٢ إدارة الطباعة المنيرية .
- * شرح الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية ١٩٧٩ .
- * شرح اللباب لعبد الله بن محمد بن الحسيني - مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية .
- * شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبي بالقاهرة - بدون تاريخ .
- * الصحاح للجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور . دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٧ هـ .

- * ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق السيد ابراهيم - الطبعة الأولى . دار الاندلس للطباعة والنشر . ١٩٨٠ .
- * الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوى - مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٥ م .
- * ظاهرة التنوين فى اللغة العربية للدكتور عوض مرسى جهاوى - نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض ١٩٨٢ م .
- * ظاهرة التنوين فى اللغة العربية لاحمد عبد العزيز عمرو بكليّة الاداب جامعة الاسكندرية رسالة ماجستير ١٩٧٨ م .
- * القاموس المحيط لمحب الدين الفيروزباده - الطبعة الثالثة - ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .
- * ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج - تحقيق هدى محمود قراعة - نشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- * مجموعة الشافعية فى فنى الصرف والخط - طبعه عالم الكتب - بيروت .
- * المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفبة للدكتور على عبود الساهى - جامعة بغداد - الطبعة الأولى - بغداد ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- * ممانى القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة تحقيق الدكتور فائز فارس - الطبعة الأولى - المطبعة العصرية بالكويت ١٩٧٩ م .
- * مقتضب - تحقيق عبد الخالق محمد عزيمة - نشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - القاهرة ١٣٩٩ م .
- * مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي - بالقاهرة - بدون تاريخ .
- * النون واحوالها فى اللغة العربية للدكتور صبحى عبد الحميد - مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- * همع الهوامع للسيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - بدون تاريخ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣

القسم الأول

قسم الدراسة	٥
المؤلف	٧
وصف النسخ المعتمدة فى التحقيق	٩
منهج الكتاب	١٢
مصادر الكتاب	١٢
دراسات فى حروف النون والتنوين	١٦
النون وأحوالها فى لغة العرب	١٦
رسالتان فى ظاهرة التنوين	٢٤
الرسالة الأولى	٢٤
الرسالة الأولى	٢٤
الرسالة الثانية	٢٦
موازنة بين الرسالتين	٢٨
قيمة الكتاب (الموضح المبين)	٣٠
توثيق الكتاب	٣٢
بحوث فى مسائل التنوين	٣٤

القسم الثانى

قسم التحقيق	٣٦
مقدمة المصنف	٣٧
الفرق بين النون والتنوين	٣٨
تعريف التنوين	٣٩

الموضوع	الصفحة
أقسام التنوين	٤٥
القسم الأول	
وهو ما نحاول الدلالة على الاسمية	٥١
الأنواع الأولى من القسم الأول	
تنوين التمكن	٥١
تنوين التذكير	٥٣
تنوين المقابلة	٥٤
تنوين العوض	٥٧
الأنواع الأخرى من القسم الأول	
تنوين الاضطراب	٦٧
تنوين الزيادة	٦٨
تنوين المهموز	٧٠
تنوين الحكاية	٧٠
القسم الثانى	
وهو ما نحاول به الدلالة على الاسمية	٧١
تنوين الترنم	٧٤
التنوين الغالى	٨٢
أهم المراجع والمصادر	٩١
فهرس الموضوعات	٩٧

رقم الايداع : ٥٧٢٠ / ١٩٨٨

مؤسسة البستاني للطباعة

٦ شارع الشيخ البرماوى — حدائق القبة — القاهرة

رسالة الموضح المين لأقسام السنين
العام للعالم للعلا الرحلة

شيخ الاسلام مفتي

الشيخ محمد بن زكي

الشيخ الشافعي

علم استاذ

ورفع

فدع

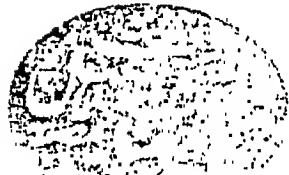
واعلا

شان

محمد

وال

ناظرها خط المؤلف



نسخة مكتبة ليوم

من أثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو
كأنني خا مني دال الاجل عدوان الایتمار
فان الایتمار بامر ليس يرشد وان يكون يرى
عن رأي الاحفاد الكبريت والشاهد
في ما ياتون حيث انفصل الثوبين الخاخر باخره
وليكن هذا اخر ما قصه نا ايراده او ضاها
لاقتار الثوبين وجميعا لما تفرق من كبر الامر
النجوين وعليه الله نوت كل ديه نستعين
فهو خير موفق وسعين / واكرم من اول محمد ناله محمد

هذا النسخة على
الاسم الذي هو
في الأصل

الاسم الذي هو
في الأصل

المقالة
الفرقة



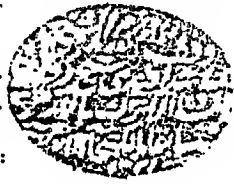
كتاب في...

الشيخ الامام العلامة الشيخ الميرزا محمد باقر الاصفي

من تصانيفه
الشيخ الميرزا محمد باقر
الاصفي

الحق في
الشيخ الميرزا محمد باقر
الاصفي

١٣٦٥ هـ



نسخة مكتبة الأزهر

وَصَلَّى فِي عَشْرِ صَحِيحِي اَذِي لِمَا لَوَيْتَ الْبَيْتَ فِي الْوَيْتِ زَالِ
رَبَّاحِي يَا نَتِ اشْبَهِي عَدَا يَحْدِي لَوِي النَّاسِ فِي الْاَعْتِزَالِ

المعنى المبيت لا تشاء التشرية
انما بيت الحج الامام الشمس محمد
يخضع منه محمد بن ابي الطيف
المقدس ان تعني

ولم يدرى

كانت والى من حولنا امين
اشاء او قد الطبع الذكالي
اقلمت بمرند ايام قريحتي
لشبابه البريق الحاصي

اقول بشبه لنا جسيم الرشا شرفا
فراح بفكر غنا قلته زمنا
بأنه في الورد والورد وصف وانبار
وشبه الماء بعد الجهد بالماء

كسبت وبتيات خاني غلبت
فشوق اليه وشكري له
كنت لمعوني ناث داره
فسقي اليه معلومي به

كسبت ودالات خالي كما
وفاي ودعني داني له

ملكيت علما جيمي له
فقدري عليه وذابري له

لا تشلون لعادل او عاذر خالك في السر او الصرا
فلرحمة الترحين حراوة في العلب مثل شامة اللدا
لنيرة مكنية جامعة الرباهن

انما بيتي الانا من كل قول
فلا بد من شمتي في شمس
راي النفل ان يكون رفيق
واسمعي في شمس في شمس

في النفل والكل في النفل

شكرت لولاكم من كل قول

كتب أخرى من عمل المؤلف :

- ١ - مفتاح الإعراب لمحمد بن على المحلى الأنصارى - دراسة وتحقيق
- ٢ - تدميث التذكير فى التأنيث والتذكير - منظومة الامام عمر بن ابراهيم الجعبرى - شرح وتحقيق .
- ٣ - شرح المصطلح النحوى ورأى فى ظاهرة الجزم فى العربية .
- ٤ - الدر النضيد لمحمد بن واصل فى العروض والقافية - دراسة وتحقيق .
- ٥ - دراسات فى موسيقى الشعر العربى .

يطلب من :

مكتبة الصفا

٣٤ شارع عبد الخالق ثروت ت : ٣٩٢٩١٩٨

مكتبة المجلد العربى

الأزهر — ت : ٩١٢٥٢٤